

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٦

الأربعاء ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فينانين (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٨٧ إلى ١٠٦ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي وعرض مشاريع القرارات المقدمة في إطار كل هذه البنود والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نستأنف الآن مناقشتنا بشأن المجموعة ٤، "السلاح التقليدية".

السيد سيلبامثادا (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): إن انتشار الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستعمالها على نحو غير مشروع يظل يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن والاستقرار والتنمية في أنحاء عديدة من العالم. والكثير من أنواع الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة شائع ومنتشر على نطاق واسع ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعنف المسلح والجريمة العابرة للحدود والإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان. لذلك، لابد للدول أن

تتخذ إجراءات مسؤولة وعلى المجتمع الدولي أن يكثف جهوده لمكافحة التحويل غير المشروع لمسار تلك الأسلحة.

وتايلند تدعم تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونعتبر هذا البرنامج إطار عمل متعدد الأطراف وأساسي في تنسيق جهود الدول الأعضاء للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبغية تنفيذ برنامج العمل هذا على المستوى الوطني بشكل فعال، عززت تايلند تشريعاتها وإجراءاتها المحلية من أجل الرصد الفعال لواردها وصادراتها، إلى جانب مراقبة أي انتشار للأسلحة غير المشروعة. وتشدد تايلند أيضاً على أهمية التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي في تبادل المعلومات وأفضل الممارسات في التصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، بما في ذلك الدراية الفنية بشأن وسم الأسلحة وتعقبها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وهناك أنواع معينة من الأسلحة تولّد آثاراً عشوائية وتنتج عنها آثار إنسانية سلبية على حياة المدنيين الأبرياء. وقد صدّقت تايلند على اتفاقية حظر الألغام في عام ١٩٩٨، وتسهم بذلك في تحقيق عالم خال من الألغام المضادة للأفراد. ونحن ملتزمون تماما بتعهداتنا بموجب الاتفاقية - إزالة الألغام، وتعزيز الطابع العالمي للاتفاقية، ومساعدة الضحايا، والتوعية من مخاطر الألغام - فضلاً عن إكمال واجبنا بشأن تدمير مخزونات الألغام في عام ٢٠٠٣.

وتعرب تايلند عن استعدادها للعمل مع جميع الأطراف، وعن تقديرها لجميع المساعدات التقنية والمالية التي قدمت إليها بموجب المادة ٦ من الاتفاقية. ومع ذلك، فإن من الضروري استمرار تقديم المساعدة من جانب المجتمع الدولي بغية تمكيننا من الوفاء بالتزاماتنا بموجب الاتفاقية في الإطار الزمني المحدد. ونحن مصممون بمجرد الانتهاء من مهمتنا، على استخدام معارفنا وما تبقى لنا من موارد لتقديم المساعدة إلى المحتاجين الآخرين. وستشارك تايلند في الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي سيعقد في كمبوديا في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر وتتمنى للاجتماع كل النجاح الذي يستحقه.

وتؤيد تايلند المبادئ التي تقوم عليها اتفاقية الذخائر العنقودية، الذي تشكل الشواغل الإنسانية محوراً له. وعلى الرغم من أننا لم ننضم بعد إلى الاتفاقية، فقد واصلنا التزامنا بطريقة جدية في هذه المسألة. وقد عقدت مؤخرًا حلقة عمل في بانكوك لزيادة الوعي وتحقيق فهم أوسع نطاقاً للاتفاقية عبر مختلف الوكالات ومنظمات المجتمع المدني التايلندية.

وقد شاركنا في الشهر الماضي أيضاً بصفة مراقب في الاجتماع الثاني للدول الأطراف في الاتفاقية الذي عقد في بيروت. والأهم من ذلك، أننا نسهم بنشاط عبر الجهود التي

وقد شاركت تايلند بفعالية أيضاً في الاجتماع المفتوح العضوية للخبراء الحكوميين المعنيين بالتنفيذ الذي عقد في هذا العام، وفي الأنشطة الأخرى ذات الصلة. ونستعد كذلك للمشاركة في المؤتمر الاستعراضي بشأن تنفيذ برنامج العمل الذي سيعقد في العام القادم.

وتايلند تكرر التزامها بتنفيذ برنامج العمل والتعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، نقوم أيضاً بإبلاغ سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية على أساس منتظم، وهذا الإبلاغ طوعي ويساعد على زيادة الشفافية في التسلح. والإبلاغ من جانب الدول الأعضاء يشكل إجراء هاماً لبناء الثقة في صون السلام والأمن.

والمعايير الموحدة لمنع النقل غير المشروع للأسلحة من شأنها الحد من الاستخدام غير المسؤول للأسلحة. وترحب تايلند بالعمل التحضيري الذي يفضي إلى المفاوضات في عام ٢٠١٢ بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، مما يساعد على كفاءة النقل المسؤول للأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد من الآثار الاجتماعية والإنسانية المترتبة على التدفق غير المشروع لتلك الأسلحة.

وفي رأينا أنه ينبغي السعي إلى إجراء المناقشات والمفاوضات بشأن المعاهدة، فضلاً عن أي اتفاقات دولية أخرى ملزمة قانوناً بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح في إطار الأمم المتحدة. ومن شأن هذا النهج أن يسفر عن التوصل إلى نتيجة مقبولة عالمياً، ويمكن تنفيذها على نطاق واسع وبشكل صارم. وفي ذلك الصدد، تتطلع تايلند إلى المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة في العام القادم.

من قبل أعضاء الفريق. وأتوجه بالشكر إلى السفير كلاوس فندرليخ لعرضه للتقرير، ولقيادته بصفته رئيساً للفريق.

ومشروع القرار المقدم هذا العام من قبل ألمانيا ورومانيا مستوحى من التوصيات الواردة في تقرير الفريق (A/66/89)، ويهدف إلى توليد دعم الدول الأعضاء لتحسين نظام الإبلاغ. وختاماً، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان وفد بلدي للبلدان المقدمة لمشروع القرار، وأن أدعو الآخرين إلى الانضمام إلى قائمة مقدمي مشروع القرار. وأتوجه بالشكر أيضاً لزملائنا الألمان على تعاونهم وقيادتهم لهذه المسألة. ويأمل وفد بلدي في أن يتم اعتماد مشروع القرار دون تصويت، كما في السنوات السابقة.

السيد جيرمان (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أنني أتكلم لأول مرة في اللجنة في دورة هذا العام، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وزملاءكم من أعضاء مكتبكم على انتخابكم. ونعرب عن سعادتنا أيضاً لرؤية ممثل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يتولى رئاسة هذه اللجنة الهامة.

أود أن أختصر بياني، وأمل أن يرد نصه المعمم في تقرير اللجنة.

وأود أن أتناول بطريقة موسعة وجهات نظرنا الوطنية بشأن بعض المسائل ذات الصلة في مجال الأسلحة التقليدية.

أولاً، أود أن أتناول بإيجاز اتفاقية الذخائر العنقودية، بوصفها الصك القانوني الدولي الذي صدر مؤخراً جداً في هذا المجال. ترحب سلوفينيا بنجاح الاجتماع الثاني للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في بيروت، عاصمة لبنان في أيلول/سبتمبر. ونحن راضون عن ذلك، مثلما نحن راضون بشكل عام عن النجاح الذي تحقق في عمر الاتفاقية القصير. وفي الاجتماع الثاني الذي نظمته لبنان ببراعة، وضعت الأطراف بنية تحتية مؤسسية هامة. ونأمل أن تتمكن الدول الأطراف،

نبدلها فيما يتعلق بمساعدة الضحايا والتوعية والتثقيف بهذه المسألة لمن هم عرضة للضرر من الألغام.

وقد أصبحت المخاطر والتهديدات التي يشكلها انتشار الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأنواع معينة من الأسلحة التقليدية واضحة جداً وذات صلة. ويمكن أن تنفق الموارد المستثمرة في معالجة هذه المشاكل على أنشطة أكثر جدوى، ترمي إلى تحقيق المنافع الاجتماعية. وتايلند على استعداد للتعاون مع جميع الدول الأعضاء في معالجة ومواجهة هذه التحديات العالمية المشتركة من أجل صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

السيد ميهوت (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): تشرف رومانيا بالعمل جنباً إلى جنب مع ألمانيا بوصفها مشاركا في إعداد مشروع القرار A/C.1/66/L.35 المعنون "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية". وأود أن أضيف بعض الأفكار إلى العرض البليغ الذي قدمه السفير هوفمان بالأمس.

سنحتفل في كانون الأول/ديسمبر بمرور الذكرى الحادية والثلاثين لاعتماد القرار ١٤٢/٣٥ بآء المعنون "تخفيض الميزانيات العسكرية". وقد أنشأ ذلك القرار الهام أداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية، التي تكتسي أهمية كما كانت دائماً، في ظل الظروف الدولية الراهنة. وعليه، فإنه لا ينبغي أن تكون تلك الأداة دون المستوى، بل هي بحاجة إلى التعديل بصورة مستمرة في عالم يتغير بخطى حثيثة.

ويرحب بلدي في السياق نفسه، بالعمل الشاق الذي اضطلع به فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بالقرار ١٣/٦٢. ويسر وفد بلدي للنتائج الهامة التي حققها عمل الفريق على نحو ما ورد في تقرير رئيسي تم الاتفاق بشأنه بتوافق الآراء

ضحايا الألغام عبر تنفيذ خطة عمل كارتاجينا. وتواصل سلوفينيا مساعدة البلدان المتضررة من الألغام على تنفيذ الاتفاقية من خلال أنشطة الصندوق الاستئماني الدولي لإزالة الألغام وتقديم المساعدة الضحايا الألغام، ومقره في سلوفينيا. ونحن فخورون بأن الصندوق قد أصبح طرفا هاما في المجتمع الدولي للأعمال المتعلقة بالألغام.

وأود أيضا أن أتناول بإيجاز معاهدة تجارة الأسلحة. فسوف نجتمع في العام القادم هنا لعقد المؤتمر الدبلوماسي للمعاهدة. ويجدون أمل كبير في ذلك المؤتمر، ونتوقع نتيجة ناجحة لعملية إبرام معاهدة تجارة الأسلحة.

ونأمل في إبرام معاهدة قوية لتجارة الأسلحة، تكون صكاً دولياً جديداً ملزماً قانوناً وتضع معايير دولية مشتركة لعمليات نقل الأسلحة التقليدية.

إن معاهدة تجارة الأسلحة بتنظيمها النقل القانوني للأسلحة التقليدية إنما تسهم في منع تسريب الأسلحة التقليدية إلى السوق غير المشروعة. لهذا السبب، ينبغي أن يكون نطاق المعاهدة، من حيث أنواع الأسلحة والأنشطة التي تغطيها، واسعاً قدر الإمكان. وينبغي أن تلتزم المعاهدة بجميع الدول بتقييم طلبات النقل وفقاً لأعلى المعايير الممكنة، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وإجراء تحليل واف لمخاطر تحويل الأسلحة إلى مستخدمين نهائيين غير مقصودين. ينبغي أن تشمل المعاهدة أيضاً شروطاً للإبلاغ والشفافية وأحكاماً للمساعدة والرصد. ونحن نعتقد أن إبرام هذه المعاهدة أمر ممكن.

أخيراً وليس آخراً، تشيد سلوفينيا بالسفير غارسيا موريتان لعمله حتى الآن، وتعتقد بقوة أنه ينبغي أن يرأس المؤتمر الدبلوماسي في الصيف المقبل.

قبل اجتماعها المقبل الذي سيعقد في أوسلو في أيلول/سبتمبر المقبل، من إنشاء أمانة فعالة - وحدة دعم التنفيذ - التي سيكون مقرها في جنيف.

وتدعم سلوفينيا أيضاً جميع الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية. وندعو جميع الدول الموقعة الأخرى على التصديق على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

وتبذل سلوفينيا، بوصفها دولة طرفاً ملتزماً في الاتفاقية، قصارى جهدها من أجل الوفاء بالتزاماتها. وعليه، فقد دمرت سلوفينيا أخيراً في ٢٧ تموز/يوليه مخزونها من الذخائر العنقودية بصورة كاملة وأصبحت بلداً خالياً من الذخائر العنقودية. ونسهم بتلك الطريقة في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق عالم خالٍ من الذخائر العنقودية.

ثانياً، تعطي سلوفينيا اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد -اتفاقية أوتاوا- أولوية قصوى في جدول أعمالها بشأن نزع السلاح. ولذلك السبب فإننا نرشح السفير كوفازيتس لدى جنيف، لتولي منصب رئيس الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف، الذي سيعقد العام المقبل في جنيف. وفي ذلك الصدد، فإننا نرى ضرورة إعطاء أولوية قصوى لإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية من قبل الدول الأطراف. ونثني على صاحب السمو الملكي الأمير المرعد ممثل الأردن، لعمله من أجل إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية.

ونرحب بتوفالو، التي أصبحت الدولة الطرف ١٥٧ في الاتفاقية قبل شهر واحد فقط. ونرحب أيضاً بإعراب المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا مؤخراً عن تأييده الاتفاقية. ونأمل أن تصبح ليبيا الدولة الطرف المقبل، فتمهد بذلك طريقاً جديداً نحو إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية.

ويجب على جميع الدول الأطراف بذل المزيد من الجهد من أجل تنفيذ الاتفاقية بشكل فعال، وخاصةً في مجال مساعدة

الثاني، الذي سيعقد في جنيف يومي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر.

في هذا السياق، نرحب بالتزامات أوصلو بشأن العنف المسلح. تناشد سلوفينيا جميع الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني تحقيق تخفيضات ملموسة في العنف المسلح من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على النحو الذي اتفق عليه رؤساء الدول، بحلول عام ٢٠١٥.

السيدة كيراغو (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): ما برح النهج الذي تتبعه كينيا في المناقشة بشأن الأسلحة التقليدية يستنير دائما بالتوازن الضروري بين السلام والأمن، من جهة، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، من جهة أخرى. علاوة على ذلك، يستنير موقف كينيا بشأن نزع الأسلحة التقليدية بالاعتبارات الإنسانية. وفي هذا الصدد، فإن التهديد الخطير الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يبعث على شعورنا بالقلق.

كينيا مؤيد قوي لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ وهي تتطلع إلى اشتراك قوي في المؤتمر الاستعراضي المقبل. نرحب بتسمية نيجيريا رئيسا للمؤتمر، وأؤكد لها تأييد كينيا إذ تضطلع بتلك المهمة الكبيرة. ويحدونا الأمل في أن يسفر المؤتمر عن وثيقة نهائية فعالة وعملية تمضي قدما برغبتنا المشتركة في وضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويكتسي القدر نفسه من الأهمية أن كينيا مؤيد قوي لإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، ونعتقد أنها سوف تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق السلم والأمن الدوليين. ونحن إذ نقرب من مؤتمر عام ٢٠١٢، ينبغي ألا نغفل عن أن الهدف من معاهدة تجارة الأسلحة هو التوصل إلى معاهدة قوية وعالمية وملزمة قانونا من شأنها أن تحكم التجارة بالأسلحة التقليدية.

أما الحدث العالمي الثاني الهام في العام المقبل في مجال الأسلحة التقليدية فسيكون المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. نحن نأمل أن يسفر هذا المؤتمر الهام عن وثائق ختامية ملموسة وأن نبدأ مناقشة حادة، ليس بشأن استعراض تنفيذ برنامج العمل فحسب، ولكن أيضا بشأن احتمال توسيع نطاقه، وبالتالي مواصلة العمل الذي بدأناه في مؤتمر عام ٢٠٠١.

وشاركت سلوفينيا بانتظام في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لأكثر من ١٥ عاما. وعلى مر السنين، أصبح السجل أداة هامة لتعزيز الشفافية الدولية في مجال عمليات نقل الأسلحة.

نلاحظ مع الأسف أن عدد من التقارير الوطنية لا يزال منخفضا. في رأينا، يجب أن نطمح إلى زيادة عدد التقارير الوطنية ليقدمها ثلثا أعضاء الأمم المتحدة. ونعتقد أن ذلك أمر ممكن. حتى البلدان الصغيرة مثل سلوفينيا التي لا تشتري أو تباع فئات رئيسية من الأسلحة التقليدية تدعم السجل وذلك بتقديم تقارير "صفرية". وتؤكد سلوفينيا مجددا موقفها الثابت المتمثل في وجوب توسيع نطاق السجل بما في ذلك إدراج فئات جديدة من الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن التجربة الوطنية لسلوفينيا في تنفيذ مستند منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تبعث على الاطمئنان. لقد قدمنا أرقامنا سنويا بشأن الأسلحة الصغيرة لعدة سنوات الآن، دون تعريض أمننا القومي للخطر. ختاماً، ستواصل سلوفينيا دعم إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية ومن ثم الاعتراف بوجود صلة وثيقة بين الأمن والتنمية. انضمت سلوفينيا إلى مؤيدي الإعلان عام ٢٠٠٦. وستشارك سلوفينيا في المؤتمر الاستعراضي الوزاري

أفراد المجتمع ضعفا، مثل الأطفال. إن المزارعين واللاجئين والمشردين داخليا والأسر والعائدين هم أيضا من بين السكان المتضررين مباشرة من الألغام الأرضية. وعلاوة على ذلك، الآثار السلبية للألغام الأرضية ليست مادية فحسب من حيث الأرواح البشرية والمصابين حيث يجري تشويه الناس وإصابتهم بعاهات، بل هي أيضا نفسية واجتماعية واقتصادية، مما يؤثر على المجتمع ككل.

أفريقيا هي أحد أكثر مناطق العالم تضررا من الألغام الأرضية. إن وجود الألغام الأرضية، خلال الصراعات أو الحروب، وبعد فترة طويلة من انتهائها، يؤدي بحياة الآلاف من الضحايا المدنيين بلا هوادة في كل عام. بالإضافة إلى وقوع الخسائر البشرية، تخفق جهود التنمية في معظم البلدان الأفريقية، وفي بعض الحالات تتوقف تلك الجهود تماما، بسبب الألغام غير المزالة ووجود الذخائر غير المنفجرة. ومعظم الألغام المضادة للأفراد والأجهزة المتفجرة مزروعة في الأرض وتبقى هناك عدة سنوات دون أن يتم اكتشافها، مما يتسبب في استمرار وقوع خسائر فادحة.

هذا هو السبب في إيمان إثيوبيا بإمان راسخا بأن إزالة الألغام المضادة للأفراد يجب أن يظل عنصرا حاسما في أنشطة المجتمع الدولي لمكافحة الألغام. ومن الواضح أن البلدان المتضررة من الألغام بحاجة إلى دعم مُعزَّز لعمليات إزالة الألغام وبرامج التوعية. بمخاطر الألغام من أجل خلق وعي لدى المجتمع بالآثار السلبية للألغام الأرضية التي تبقى في الأرض لفترة طويلة بعد انتهاء الصراعات أو الحروب. كما ينبغي زيادة تعزيز دور الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات لكي يتحقق في نهاية المطاف عالم آمن وخال من الألغام.

تولي إثيوبيا أولوية قصوى لتحقيق أهداف اتفاقية أوتاوا لعام ١٩٩٧ بشأن الألغام الأرضية، وتعتقد أن استخدام الألغام المضادة للأفراد هو أمر غير مقبول، كما هي الأسلحة

وقد انبثق تأييدنا الثابت لعملية إبرام معاهدة تجارة الأسلحة من الاعتقاد بأن الهدف الرئيسي للمعاهدة تجارة الأسلحة هو منع عمليات النقل غير المسؤولة للأسلحة التي تقوض السلام والأمن، وتؤثر سلبا على التنمية الاجتماعية-الاقتصادية. وفي هذا الصدد، ترحب كينيا بقوة بالعمل المثالي الذي تم إنجازه في الجلسات الثلاث للجنة التحضيرية، بتوجيه من السفير غارسيا موريتان وروبرتو، الذي كانت قيادته الحكيمة في جميع مراحل العملية لا تقدر بثمن، وتعرب عن تأييدها لذلك العمل. في الواقع، إنها نغبتنا، ورغبة الكثيرين في هذه القاعة، وأنا واثق من ذلك، في رؤية السفير غارسيا موريتان يواصل قيادتنا في تحريك العملية إلى الأمام. سيكون المؤتمر محظوظا إذا كان هو الرئيس المعين. إن الأوراق التي تبتثق عن التبادل المثمر لوجهات النظر خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية تمثل إسهامات لا تقدر بثمن في عملية إبرام معاهدة تجارة الأسلحة. ونحن نعتقد أنها يمكن أن تشكل أساسا قويا للمفاوضات المقبلة.

وأختتم، سيدي الرئيس، بالتأكيد لكم التزام وفدي الكامل بعملية حقيقية لترع السلاح.

السيد بيكلي (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): إن التقدم الذي أحرز حتى الآن في تحقيق أهداف اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، التي تعرف أيضا باسم معاهدة حظر الألغام، غير مرض على الإطلاق. على الرغم من أن أكثر من ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد وقعت المعاهدة وانضمت إليها، ما زالت الألغام الأرضية، وخاصة مخلفات الحرب والتراعات المسلحة من المتفجرات تهدد حياة البشر، بصورة مباشرة وغير مباشرة، في نواح كثيرة. وعلاوة على ذلك، ليست هناك آفاق مشرقة إزاء تدميرها بالكامل ووضع حد لمزيد من إنتاجها.

من الواضح تماما أن الضحايا المباشرين للألغام المضادة للأفراد غالبا ما يكونون من المدنيين الأبرياء، وخاصة أكثر

مشجعة. فخلال العام المنقضي، تم تطهير ما يقرب من ٥٩ كيلومترا مربعا من الألغام ودمر ٥٥ ٠٠٠ لغم من مختلف أنواع الألغام المضادة للأفراد، الأمر الذي ترتب عليه تمكين أكثر من مليون شخص من الاستفادة من الزراعة والرعي والأنشطة الإنمائية الأخرى.

وعلى الرغم من هذه الحالة المشجعة، ما زلنا مقتنعين بأنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه على صعيد عمليات إزالة الألغام وتنفيذ برامج للتثقيف وبرامج حملات بشأن المخاطر المرتبطة بالألغام. ولكي تحقق جهودنا لإزالة الألغام النجاح الكامل، هناك حاجة ملحة إلى استمرار وتعزيز الدعم والتعاون من قبل المجتمع الدولي من خلال توفير التمويل والتدريب والمعدات. ونعتقد أن البلدان المنتجة لهذه الأسلحة عليها التزامات بموجب المعاهدة بتوفير ذلك الدعم والتعاون. وبالمثل، فإن الناجين من الألغام والأشخاص ذوي الإعاقة الناتجة عن الألغام بحاجة إلى تلقي المزيد من الدعم من أجل تلبية احتياجاتهم المعيشية الأساسية.

السيدة ادامسون (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): قبل الخوض في جوهر بياني بشأن الأسلحة التقليدية، أود أن أبلغ اللجنة بأننا تلقينا أمس في لندن صك انضمام بوروندي إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية. وهذا يعني أن بوروندي تنضم إلى موزامبيق بصفتها طرفا جديدا في الاتفاقية. وهذا خبر ممتاز قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي في كانون الأول/ديسمبر. ونرحب ترحيبا حارا بوروندي بمناسبة انضمامها إلى الاتفاقية.

إن قضايا الأسلحة التقليدية لا تزال هامة مثلما كانت دائما، بل ربما تكون قد ازدادت أهمية في ضوء الأحداث الدولية الجارية؛ وشهد عام ٢٠١١ إحرازنا لمزيد من التقدم بشأن جدول أعمال الأسلحة التقليدية، وذلك على عدة جبهات من أهمها ما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة.

العشوائية. باعتبار إثيوبيا أحد أولى الدول التي وقعت وصدقت على الاتفاقية، فإنها تؤيد تأييدا كاملا الجهود الدولية لمسح المناطق المتضررة من الألغام وضمان تدمير الألغام، بغية الوقف التام لضررها الذي توقعه بالمدينين الأبرياء وإعاقتها لجهود التنمية.

إثيوبيا هي أحد البلدان النامية التي لا تزال متضررة بشكل خطير من الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة من مخلفات الحروب السابقة. أمّا تبذل جهودا لا تكل لضمان ليس عدم تسبب هذه الأسلحة في وقوع خسائر بشرية فحسب، ولكن أيضا عدم إضرارها بالأنشطة التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي والتحرك الآمن للناس في أجزاء البلد الملوثة بالألغام.

منذ إنشاء المكتب الإثيوبي للإجراءات المتعلقة بالألغام في عام ٢٠٠٢، وهو مؤسسة مكلفة قانونا بتنفيذ الاتفاقية، اتخذت حكومة إثيوبيا بالتعاون مع البلدان والمنظمات الشريكة عدة خطوات هامة لدعم أنشطتها في مجال إزالة الألغام باعتماد خطة وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام.

وبموجب الخطة، جرى إنشاء العديد من الهياكل والصلات التنظيمية. وبنشر أفرقة مسح وضباط اتصال مجتمعي في حقول الألغام ومشاركة المجتمعات المحلية والسلطات الإدارية، تضطلع الحكومة بجهود واسعة النطاق لإزالة الألغام في المناطق التي تنتشر فيها الألغام. ومن خلال تلك الإجراءات المشتركة والمتضافرة، تم جمع معلومات وبيانات قيمة لتحديد أولويات عمليات إزالة الألغام والتخطيط لها. وقد عُثر على عدد كبير من الألغام المضادة للأفراد وغيرها من المتفجرات مدفونة تحت الأرض وجرى تدميرها.

وهذه الأنشطة لإزالة الألغام لا تعالج فحسب شواغلنا الإنسانية، على وجه الخصوص، من حيث تقليل الخسائر في صفوف المدنيين، ولكن أيضا جهودنا لضمان السلام والأمن وتنفيذ أنشطة إنمائية في المناطق المتضررة من الألغام. والنتائج

في عام ٢٠١٢، فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى زيادة حدة المشاكل لتدمر الأرواح وسبل العيش وتشرذم المجتمعات المحلية وتعوق التنمية.

والمملكة المتحدة لا تزال ملتزمة بشكل كامل بضمان التوصل إلى معاهدة دولية قوية وفعالة وملزمة قانونا لتجارة الأسلحة لمعالجة هذه المشاكل. ونحث جميع الدول الأعضاء على المشاركة بصورة إيجابية وبناءة في مؤتمر العام المقبل. وبهذه الطريقة، يمكننا معالجة مشاكل الاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية من خلال تأمين إبرام معاهدة ستساعد على إنقاذ الأرواح واحترام حقوق الإنسان وتدعم في الوقت نفسه الصناعة المشروعة.

ترحب المملكة المتحدة باقتراب موعد عقد المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠١٢ باعتباره معلما أساسيا في قياس الأثر الذي تم تركه على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك تأثير البرنامج على الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لذلك الاتجار غير المشروع.

وقد دعمت المملكة المتحدة المشاريع ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في عام ٢٠١١، وذلك بصورة أحادية الجانب ومن خلال الاتحاد الأوروبي على السواء. ولكن ينبغي لنا أيضا النظر إلى تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في السياق الأوسع لمنع نشوب الصراعات والحد من العنف المسلح والاستراتيجيات والتدخلات الإنمائية، بحيث يمكن النظر في اتباع نهج أكثر تكاملا.

إن المملكة المتحدة من الدول الموقعة على اتفاقية أوتاوا، وقد توقفت منذ أمد بعيد عن استخدام وإنتاج وتكديس ونقل الألغام المضادة للأفراد. ونحن أيضا من كبار المساهمين في إزالة الألغام المضادة للأفراد ومخلفات الحرب من المتفجرات

ومنذ عام ٢٠٠٦، عندما عرضت المملكة المتحدة ومعدو المشروع الآخرون - الأرجنتين وأستراليا وفنلندا وكوستاريكا وكينيا واليابان - مشروع القرار الأصلي بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، تم إحراز تقدم كبير. ولم يتحقق ذلك مصادفة. فقد أيدت أكثر من ١٥٠ دولة الانتقال إلى المفاوضات في عام ٢٠٠٩، وكان ذلك التأييد الساحق هو الذي دفع العملية إلى الأمام. وهو أيضا شهادة على المشاركة البناءة للدول الأعضاء، في ظل الرئاسة القديرة للسفير روبرتو غارسيا موريتان، والتي جعلت هذا التقدم ممكنا. ونود أن نسجل دعمنا القوي للسفير غارسيا موريتان ورغبتنا القوية في أن يجري انتخابه لمنصب الرئيس المعين لمؤتمر عام ٢٠١٢ في الاجتماع الختامي للجنة التحضيرية في العام المقبل.

لقد حققنا الكثير في اجتماعات اللجنة التحضيرية خلال العامين الماضيين وبشكل هذا العمل قاعدة صلبة لبدء مفاوضات رسمية في تموز/يوليه. ونحن نؤيد النص الذي قدمه الرئيس باعتباره الأساس للمضي قدما. ولا يرجع ذلك فحسب إلى أنه واسع النطاق، وهو الأمر الذي نرحب به، ولكن أيضا إلى أن المعايير الواردة فيه، والتي تشكل جزءا أساسيا من أي معاهدة مستقبلية، مناسبة وذات صلة للنظر فيها عند الإذن بتصدير الأسلحة.

ليس هناك سوى وقت محدود جدا قبل انعقاد المؤتمر التفاوضي الحاسم للأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٢. ومن الضروري أن نستغل هذا الوقت بشكل فعال. ولكن من المهم أن يواصل المجتمع الدولي العمل معا فيما تقترب من موعد انعقاد المؤتمر لضمان أن يكون لدينا أفضل فرصة للنجاح في تموز/يوليه.

لا تزال المشاكل التي سعيينا إلى معالجتها من خلال إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة في عام ٢٠٠٦ هي نفسها في عام ٢٠١١. وإذا فشلنا في تأمين التوصل إلى معاهدة قوية وفعالة

الأطراف فيها. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في المملكة المتحدة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الأمر الذي جعلنا الدولة الطرف الثانية والثلاثين في المعاهدة.

ونحن فخورون بالمشاركة في الاجتماع الأول للدول الأطراف في فينتيان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ومؤخراً في الاجتماع الثاني الذي عقد في بيروت في أيلول/سبتمبر. وكان من المناسب جداً أن يترأس اثنان من أكثر البلدان تضرراً بتلوث الذخائر العنقودية - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية لبنان - هذين الاجتماعين والمضي قدماً بفرض حظر عالمي على هذه الأسلحة.

والمملكة المتحدة لا تزال ملتزمة بقوة بالاتفاقية. وسحبت المملكة المتحدة جميع الذخائر العنقودية الصغيرة - أكثر من ٣٨ مليون قطعة ذخيرة - من الخدمة العاملة وتعكف على تدميرها بشكل منهجي قبل الموعد المقرر. وبموجب الخطط الحالية، فإننا نعتزم الانتهاء من التدمير التام لذخائرنا العنقودية بنهاية عام ٢٠١٣. وقد دمرنا نحو ٦٥ في المائة منها حتى الآن. كما نواصل اغتنام جميع الفرص المناسبة، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف لتعزيز عالمية الاتفاقية. وقمنا مؤخراً في هذا الشهر، بشراكة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والائتلاف المناهض للذخائر العنقودية، باستضافة حلقة عمل في لندن للترويج للاتفاقية بين بلدان الكمنويلث. ونحن ملتزمون بمواصلة عملنا مع الدول الأطراف والمجتمع المدني لتخليص العالم من آفة الذخائر العنقودية.

إن المؤتمر الاستعراضي الرابع للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر، فرصة هامة لاستعراض البروتوكولات القائمة للاتفاقية والتركيز على تعزيز الامتثال والعالية. كما نسعى نتطلع إلى تحقيق نتيجة مرضية في المفاوضات على البروتوكول السادس المعني بالذخائر العنقودية.

في مناطق العالم حيث يهدد إرثها حياة المدنيين ويعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية المتضررة.

ولدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام، خصصت المملكة المتحدة أكثر من ٣٠ مليون جنيه إسترليني لبرامج إزالة الألغام في جميع أنحاء العالم خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣. وخصصنا أيضاً ١٠ ملايين جنيه إسترليني إضافية على مدى خمس سنوات للإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان. وفي ليبيا، تدعم المملكة المتحدة أعمال إزالة الذخائر المتفجرة المتروكة والسيطرة عليها في إطار جهودنا الأوسع نطاقاً للمساعدة الإنسانية. ويهدف هذا البرنامج الطارئ لإزالة الألغام وتدميرها والسيطرة عليها إلى الحد من مخاطر مخلفات الحرب من المتفجرات على السكان المحليين والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، سنطلق المرحلة الثانية من مشروعنا الرائد لإزالة الألغام في جزر فوكلاند. وستشهد المرحلة الثانية تطهير أراض وفقاً للمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، مع تأكيد نطاق بعض حقول الألغام بالقرب من العاصمة، ستانلي، وتعيين حدودها بدقة وإقامة سياج حولها من جميع الجوانب. كما سيؤكد المشروع أن أراض أخرى داخل منطقة يشته في أهما خطرة حالياً قد أصبحت خالية من جميع الألغام ومن غيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات وأنه جرى تطهيرها بسلام لتعود للاستخدام العام. والمعلومات التي سيتم جمعها خلال المرحلة الثانية من المشروع الرائد ستستفيد بها أنشطة إزالة الألغام وتطهير الأراضي مستقبلاً. وسيجري إطلاق دوائر الإجراءات المتعلقة بالألغام على التفاصيل التقنية.

خلال الأشهر الـ ١٢ التي مرت على بدء نفاذ اتفاقية الذخائر العنقودية، شهدنا تقدماً ملحوظاً. فقد انضمت ١١١ دولة بالفعل إلى الاتفاقية وأصبحت ٦٦ دولة من الدول

لبرنامج العمل يتطلب إتباع نهج شامل. وينبغي ألا يكون طابعه غير الملزم عقبة أمام تنفيذه بصورة كاملة.

والدور الرئيسي لبرنامج العمل في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتطلب متابعة صارمة ومستمرة لتنفيذه من قبل المجتمع الدولي. و السوق المشتركة والدول المنتسبة تدرك أن التوصيات التي اعتمدت في الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل تتيح مواصلة المناقشات حول مجموعة من المسائل، مثل الاتجار غير المشروع عبر الحدود، والتعاون والمساعدة الدوليين، وتعزيز الآليات المعنية برصد برنامج العمل، وتنفيذ الصك الدولي المعني بالتعقب. ومن ذلك المنظور، نعتبر أن هناك حاجة ملحة لإجراء تقييم شامل لما أحرز من تقدم في تنفيذ برنامج العمل، بعد مضي ١٠ سنوات على اعتماده، باعتبار ذلك إسهاما في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢.

و مراعاة من السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها للمسؤولية الرئيسية عن منع الاتجار غير المشروع عبر الحدود بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه، أنشأت في عام ٢٠٠١ الفريق العامل المعني بالأسلحة النارية والذخيرة. وكان هدفه هو تبادل الخبرات الوطنية، والعمل على مواءمة القوانين الوطنية المتعلقة بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة، وتنسيق السياسات العامة في هذا الميدان.

وقد أصبح ذلك المحفل لتبادل الآراء أداة مفيدة لتنسيق مواقف الدول الأطراف والدول المنتسبة. وتحت رئاسة باراغواي، حلل الفريق العامل استكمال قوانين دول السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها بشأن الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد المتصلة بها، وناقش حالة مذكرة التفاهم بشأن تبادل المعلومات عن صنع الأسلحة والذخيرة والمتفجرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

وأخيرا، ستقدم المملكة المتحدة، إلى جانب غيرها من صائغي معاهدة تجارة الأسلحة، مشروع مقرر بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. وسيؤكد مشروع المقرر مواعيد الدورة النهائية للجنة التحضيرية، في شباط/فبراير المقبل، ويمدها فترتها من ثلاثة إلى خمسة أيام، بغية إتاحة المزيد من الوقت للانتهاء من المسائل الإجرائية والموضوعية. ونأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد سمولكيك (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليه، وهي الأرجنتين وإكوادور وباراغواي والبرازيل ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكولومبيا، وبلدي أوروغواي.

إن التنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه مسألة عاجلة للغاية وذات أولوية كبيرة للسوق المشتركة والدول المنتسبة إليها. وفي ذلك الصدد، من الضروري اتخاذ بعض الخطوات من أجل التنفيذ الكامل لبرنامج العمل، وهي، اعتماد صك ملزم قانونا في مجالات التعرف على الأسلحة وتعقبها والسمسرة غير المشروعة فيها؛ وإنشاء نظم فعالة للتحقق من شهادات المستخدم النهائي؛ ووضع إطار دولي للتصديق على شهادات المستخدم النهائي وموائمتها وتوحيد مواصفاتها؛ وتشجيع وتعزيز التعاون والمساعدة الدوليين وبناء القدرات الوطنية بوصفها مسائل مستقلة وشاملة.

وعلاوة على ذلك، تفهم السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها أنه، بالإشارة إلى الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ينبغي أن يتناول برنامج العمل بالضرورة الذخائر والمتفجرات. والتنفيذ الفعال

مشتركة بشأن تجارة الأسلحة، بأعلى المعايير الدولية الممكنة. وهذه القاعدة يجب ألا تؤثر على الحق في الدفاع عن النفس المعترف به في المادة ٥١ من الميثاق، فضلا عن حق جميع الدول في تصنيع الأسلحة التقليدية واستيرادها وتصديرها ونقلها لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالدفاع عن النفس والأمن.

وتؤكد السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة مجددا دعمها للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تنظيم الذخائر العنقودية، وفقا للقانون الإنساني الدولي، وذلك بهدف الحد بدرجة كبيرة من الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لاستخدام هذه الأسلحة على السكان المدنيين.

وبالإضافة إلى دعم اتفاقية أوصلو بشأن الذخائر العنقودية، التي دخلت حيز النفاذ في آب/أغسطس الماضي، من المهم أن تحافظ الدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة على الدعم اللازم لأعمال فريق الخبراء الحكوميين، وذلك لمواصلة النظر في المسألة بغية اعتماد بروتوكول لتلك الاتفاقية.

كما تؤكد من جديد ضرورة القضاء على الألغام المضادة للأفراد. وفي ذلك الصدد، نرحب بما بذل من جهود وما تحقق من نتائج بشأن نزع الألغام وتقديم المساعدة إلى ضحايا الألغام المضادة للأفراد في المنطقة، وهو ما تمكنا من القيام به بفضل التعاون بين بلداننا، كما كان الشأن في العملية المشتركة لنزع الألغام في بيرو وإكوادور.

وترحب دول السوق والدول المنتسبة بنتائج المؤتمر الاستعراضي الثاني للأطراف في اتفاقية أوتاوا، بما في ذلك اعتماد خطة العمل للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٤ وإعلان كارتاجينا. ونأمل أن تتعزز وحدة الاتفاقية المعنية بدعم التنفيذ حتى يتسنى لها أداء وظائفها.

وفي ذلك السياق، قرر وزراء الخارجية والدفاع في دول السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها، في إطار اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، إنشاء آلية بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، وذلك متابعة للقرار الذي اتخذته رؤساء دولهم لتعزيز أمريكا الجنوبية باعتبارها منطقة سلام. وشمل ذلك إنشاء وتحسين نظم وطنية لوسم الأسلحة وتعقبها، فضلا عن التعاون الفعال فيما بين الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية لمعالجة الحالات التي تنطوي على تحويل وتهريب الأسلحة الموجودة في عهدتها أو انطلاقا من أراضيها واستخدامها على نحو غير مشروع.

وتعرب دول السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها عن دعمها لكولومبيا وجنوب أفريقيا واليابان في عرضهما السنوي لمشروع القرار المعنون "الاجتار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه"، الذي يرد هذا العام في الوثيقة A/C.1/66/L.43. وعلى نفس المنوال، فإن دول السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها تسلط الضوء على ضرورة معالجة المشاكل المتعلقة بالاجتار غير المنظم بالأسلحة التقليدية وتحويلها إلى السوق السوداء.

كما نسلط الضوء على عمل اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، التي اجتمعت في ثلاث دورات - في تموز/يوليه ٢٠١٠، وشباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١١ وفي تموز/يوليه ٢٠١١ - وفقا للقرار ٤٨/٦٤. ونعرب عن شكرنا الخاص لرئيس اللجنة التحضيرية، السفير روبرتو غارسيا موريتان ممثل الأرجنتين، على القيادة والعمل الدؤوب والحنكة التي أدار بها المناقشات.

وتعتقد دول السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها أن المؤتمر ينبغي أن يتكامل باتفاق يتوافق الآراء على صك قوي وفعال وملزم قانونا، يكون ثمرة لمفاوضات على أساس غير تمييزي وشفاف ومتعدد الأطراف، بغية إنشاء قواعد دولية

الأجل لاستخدام تلك الأسلحة في الماضي. وأدخلنا في المناقشة أيضاً قدراً أكبر من التركيز على الضحايا وتقديم المساعدة اللازمة لهم.

وتحقق الكثير أيضاً في التصدي للمسألة المعقدة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وستشهد الأشهر المقبلة مرة أخرى جدول أعمال حافلاً جداً بالأحداث الرئيسية في مجال الأسلحة التقليدية. وستواصل النمسا الالتزام والعمل بطريقة نشطة للغاية في جميع تلك العمليات.

وتؤيد النمسا بشدة التفاوض بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة، بوصفها صكاً دولياً ملزماً قانوناً يحدد أعلى المعايير الدولية المشتركة في مجال نقل الأسلحة التقليدية، بهدف منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتنظيم الاتجار المشروع بالأسلحة. ونرحب بالعمل الذي تم إنجازه حتى الآن في العملية التحضيرية، وبالنهج العام البناء الذي اتبعته جميع الدول المشاركة.

وأود أن أعرب في ذلك السياق، عن تقديرنا لرئاسة السفير الأرجنتيني غارسيا موريتان ونؤكد دعمنا الكامل له بوصفه رئيساً للمؤتمر الدبلوماسي. ونأمل أن تسفر نتائج المفاوضات عن معاهدة لتجارة الأسلحة ذات طابع عالمي ونطاق واسع في ما يتعلق بأنواع الأسلحة والأنشطة التي تشملها.

وينبغي قياس صادرات الأسلحة مقارنة بأعلى المعايير، مثل احترام حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن خطر تحويل تلك الأسلحة. وعلاوة على ذلك، نحن نرى أن توشي درجة عالية من الشفافية سيكون عنصراً هاماً بالنسبة لمعاهدة تجارة الأسلحة في المستقبل.

وقد استضافت النمسا، إسهاماً منها في توسيع نطاق المشاركة في عملية التفاوض بشأن المعاهدة، حلقة دراسية إقليمية بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة في شباط/فبراير ٢٠١٠

وترى السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها أن تدابير بناء الثقة تشكل أداة هامة من أجل توطيد السلام والأمن. واضطلعت منطقة أمريكا الجنوبية بدور رائد في تنفيذ تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. فقد التزمت دول المنطقة منذ سنوات عديدة بتعزيز آليات التشاور والمساعدة القائمة في ما يتعلق بالمسائل الأمنية والدفاعية، وتعزيز تنفيذها التدريجي، وتحسين التعاون في مجال الأمن وتدابير بناء الثقة وتحسين مستوى تنفيذهما.

وتعيد السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها التأكيد على أهمية الاستمرار في تعزيز بيئة مواتية لتحديد الأسلحة والحد من الأسلحة التقليدية، بما يسمح لكل دولة من الدول الأعضاء بتكريس المزيد من الموارد لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، أخذاً في الاعتبار الامتثال للالتزامات الدولية، وتلبية الاحتياجات الدفاعية والأمنية المشروعة للدول.

ومنذ الدورة التاسعة والخمسين، تؤيد السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها مشروع القرار الذي يقدم كل سنتين الذي قدمته الأرجنتين بشأن تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، والذي يسهم في تعزيز قاعدة البيانات الإلكترونية وفي تيسير تقييم التقدم المحرز في وضع وتنفيذ هذه التدابير على الصعيد العالمي.

السيد كمينت (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): خلافاً لما هو عليه الحال في مجال الأسلحة النووية، حيث يحاول المجتمع الدولي جاهداً من أجل إيجاد الطريق المؤدي إلى مفاوضات مجددة بشأن نزع السلاح النووي، فقد شهد مجال الأسلحة التقليدية بعض التقدم الملحوظ المتعدد الأطراف في السنوات الأخيرة. لقد قطعنا شوطاً هاماً في إدخال وترسيخ الاعتبارات الإنسانية في سياق نزع السلاح، عن طريق حظر ووصم بعض الأسلحة الأشد غدراً مثل الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. وحققنا أيضاً تقدماً كبيراً في التصدي للأثر الطويل

لا تزال هناك تحديات هامة أمامنا في مجالات إزالة الألغام، وخاصة في ما يتصل بتقديم المساعدة للضحايا. ومع ذلك، فإن اتفاقية حظر الألغام لا تزال في رأينا تمثل أحد الإنجازات الرئيسية التي تحققت في السنوات الأخيرة، بوصفها أداة حقيقية لترزع السلاح، فضلا عن كونها تطورا هاما في القانون الإنساني الدولي. وتتجاوز فعالية القواعد التي وضعت ضد استخدام الألغام المضادة للأفراد نطاق الأطراف في الاتفاقية بمدى بعيد.

وفي حين أن اتفاقية حظر الألغام جاءت نتيجة لاستعمال الألغام الأرضية على نطاق واسع، وكذلك التلوث بها في عقد التسعينيات، فإن اتفاقية الذخائر العنقودية توفر إلى حد كبير فرصة لمنع. كانت هناك بعض الحالات غير المقبولة في ما يتعلق باستعمال الذخائر العنقودية، كما هو الحال في جنوب لبنان في عام ٢٠٠٦. ومع ذلك، فإن حجم مشكلة الذخائر العنقودية ليس بذات الحجم الذي كانت عليه مشكلة الألغام المضادة للأفراد في عقد التسعينيات.

ويجب علينا الحفاظ على هذا الإنجاز الكبير للقانون الإنساني الدولي، والتركيز على تنفيذه على نحو تام. وترحب النمسا في ذلك السياق، بالعدد المتزايد من التصديقات على الاتفاقية والانضمام إليها، علاوة على الإعلان الذي اعتمد في اجتماع الدول الأطراف المعقود في بيروت في أيلول/سبتمبر الماضي. وأعتنم هذه الفرصة لتهنئة لبنان مرة أخرى على التنظيم الممتاز للاجتماع.

وسوف يضطلع المؤتمر الاستعراضي المقبل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة بمهمة استعراض وتوضيح وتعزيز الالتزامات الواردة في الاتفاقية القائمة وتنفيذها. ومع ذلك، فسوف يولى قدر أكبر من الاهتمام للمفاوضات بشأن بروتوكول لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة بشأن الذخائر العنقودية.

نظمت بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، فضلا عن عقد مؤتمر للمنظمات غير الحكومية بالتزامن مع تلك الحلقة الدراسية.

تتسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مقتل وإصابة مئات الآلاف من الناس كل عام، معظمهم من المدنيين. ويؤثر الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة وتكدسها بشكل مفرط، سلباً على الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى إسهامهما في تأجيج الصراعات والعنف المسلح، وتهديدها لحياة الأفراد.

وتشعر النمسا، بوصفها بلدا منتجا ومصدرا للأسلحة، بمسؤولية خاصة، وهي ملتزمة بالعمل مع جميع الدول الأعضاء في التصدي لتلك التحديات في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

لقد دعمت النمسا عددا من المشاريع في مجال الأسلحة الصغيرة في أفريقيا، بوصفها القارة الأكثر تضررا. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم الجيش النمساوي مشاريع لإدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة في أفريقيا ومنطقة البلقان.

وتنتطلع إلى عقد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢ بشأن برنامج العمل، الذي سيقم مستوى التنفيذ ويسعى جاهداً إلى تحسينه. وسنعمل بشكل بناء لتحقيق تقدم في المؤتمر الاستعراضي، وخصوصاً في مجالي الوسم والتعقب.

وترحب النمسا بالتقدم المستمر في إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر الألغام وتنفيذها، وتلتزم بها وتنفيذ خطة عمل كارتاخينا. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرز، فلا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ولا يزال إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية أحد أهم الأولويات. ونناشد جميع الدول التي لا تزال خارج الاتفاقية الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن.

الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، على نطاق أوسع.

السيدة بالاغير لابرادا (كوبا) (تكلت بالإسبانية):
خلال مدى العقود الأخيرة، أدى تطوير الأسلحة التقليدية إلى زيادة قدرتها التدميرية، وقد أصبحت أكثر تطورا وأشد فتكا. ونشعر بالقلق إزاء إعطاء الأولوية في المحافل الدولية لفئات معينة من الأسلحة التقليدية، مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذلك على حساب الأسلحة الأخرى مثل الأسلحة التقليدية المتطورة بآثارها المدمرة.

وقد حذرت حركة عدم الانحياز كثيرا من اختلال التوازن بين البلدان الصناعية والبلدان النامية فيما يتعلق بإنتاج وحيازة الأسلحة التقليدية وتجارتها. وشددت على أهمية أن تجري البلدان الصناعية تخفيضا كبيرا في إنتاج وتجارة هذه الأسلحة من أجل تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي.

ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل التوصل إلى حلول فعالة لصالح السلام والأمن الدوليين على أساس الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي والميثاق. ولذلك، يجب علينا جميعا توجيه جهودنا لتحقيق نزع السلاح العام والكامل.

وكوبا تولي أولوية عالية لاتفاقية الأسلحة التقليدية. ويرجع ذلك إلى دعمنا الكبير لإعداد معايير القانون الإنساني الدولي ذات الصلة بالاهتمام اللائق بالمصالح الأمنية للدول الأطراف. وتمثل تلك العلاقة ركيزة أساسية لحسن سير العمل بالاتفاقية، وهي تلي الاحتياجات الملحة للمجتمع الدولي بخصوص أسلحة تقليدية معينة.

وكوبا دولة طرف في الاتفاقية وبروتوكولاتها الأول والثاني - الأصلي - والثالث، وقد صدقت على المادة ١

إن موقف النمسا في ما يتعلق بتلك العملية معروف جداً. وسوف نقيّم أي نتيجة محتملة على أساس مدى تكاملها وتوافقها مع اتفاقية الذخائر العنقودية. ونرى أن النهج المتبع حتى الآن لا يزال معيباً. فالقيود المقترحة الواردة في نص الرئيس تعني في الواقع إضفاء الشرعية على جميع الذخائر العنقودية التي لا يشملها ذلك الاقتراح، والمعروف أن جميع تلك الذخائر يسبب مشاكل إنسانية فظيعة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن لدينا تحفظات جدية في ما يتعلق بالسابقة السلبية التي أوجدها إرساء قاعدة دولية بديلة أضعف بشأن الذخائر العنقودية بالنسبة للقانون الإنساني الدولي. وعليه، فقد اقترحنا، جنبا إلى جنب مع دول أخرى، إتباع نهج بديل قابل للتنفيذ بوصفه نتيجة محتملة لعملية التفاوض. لا يوجد في الوقت الحالي توافق في الآراء على أي من الاقتراحات، وهو شرط للتوصل إلى نتيجة في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. وسنواصل المشاركة في العمل بشأن التوصل إلى نتيجة مجدية تفي بالمعايير التي ذكرتها.

ختاماً، أود أن أعيد التأكيد على أن النهج الذي تتبّعه النمسا في مجال الأسلحة التقليدية، إنما تدفعه أولويات سياستنا العامة بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وقد كانت تلك إحدى أولوياتنا الرئيسية أثناء عضويتنا في مجلس الأمن مؤخرا. ونحن سعداء جدا بأن اعتماد قرار مجلس الأمن الهام ١٨٩٤ (٢٠٠٩) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، قد تم أثناء تلك الفترة.

وستواصل النمسا العمل في مجال الأسلحة التقليدية بإتباع نهج يأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على استخدام تلك الأسلحة على المدنيين الأبرياء. وسنعمل على ترسيخ القواعد المحددة بشأن الأسلحة التقليدية، ونرغب في عقد مناقشات جادة في ما يتعلق بالتهديدات التي تشكلها الأسلحة الأخرى على المدنيين، مثل مخاطر الألغام المضادة للمركبات، أو استعمال

وكوبا تأمل أن تتمكن من التغلب على التحديات الراهنة، وخاصة من أجل رفاه ضحايا الذخائر العنقودية الذين يحتاجون إلى حلول جذرية ذات آثار فورية وإيجابية.

إن كوبا، بصفتها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة التقليدية، تتشاطر تماما الشواغل الإنسانية المشروعة المرتبطة بالاستخدام العشوائي وغير المسؤول لجميع أنواع الألغام. ولكن لا بد أن يأخذ أي إجراء لحل المشكلة بعين الاعتبار بنفس القدر الحق المشروع للشعوب في الدفاع عن نفسها وحماية أراضيها من العدوان.

ومن المعروف جيدا أن بلدي ضحية منذ خمسة عقود لسياسة قائمة على العداوة والعدوان المستمرين من قبل أكبر قوة عسكرية عظمى في العالم. ونتيجة لذلك، فإن كوبا لا يمكنها التخلي عن استخدام هذه الأسلحة، التي من شأنها ضمان الحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية، وفقا لحق الدفاع المشروع عن النفس المعترف به في الميثاق.

وهذا هو السبب في أن كوبا ليست دولة طرفا في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وسنواصل تقديم الدعم الكامل لجميع الجهود للحفاظ على التوازن الضروري بين القضايا الإنسانية ومصالح الأمن القومي بهدف القضاء على الآثار الرهيبة للاستخدام العشوائي وغير المسؤول للألغام المضادة للأفراد على السكان المدنيين وعلى اقتصاد العديد من البلدان.

وكوبا تحت جميع الدول التي يمكنها وضع من القيام بذلك على توفير المساعدة المالية والتقنية والإنسانية لإزالة الألغام وإعادة تأهيل ضحاياها اجتماعيا واقتصاديا.

وتعتقد كوبا أنه للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الأجلين القصير والمتوسط، يجب علينا دراسة أسبابها الجذرية. ونحن نشعر

المعدلة. ونحن ننظر في التوقيع على البروتوكول الرابع المتعلق بأسلحة الليزر المسببة للعمى والبروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب، وذلك للمساعدة على تحقيق عالمية الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها.

وتؤكد كوبا على أهمية صحة البروتوكول الثاني الأصلي المتعلق بأسلحة تقليدية معينة، حيث أن العديد من الدول الأطراف لا تزال تلتزم بهذا الصك الدولي الملزم قانونا. ونحن مستعدون لمناقشة العلاقة بين البروتوكول الثاني الأصلي والصك الجديد الذي ظهر نتيجة تعديلات أحرقت وأُعتمدت في عام ١٩٩٦. ويجب أن يكون أي حل نتيجة لعملية سياسية.

وكوبا تعطي أولوية كبيرة لترع السلاح العام والكامل، مع التحقق الصارم والفعال، نظرا للقوة المدمرة جدا ليس للأسلحة النووية والأسلحة الدمار الشامل الأخرى فحسب، ولكن أيضا للأسلحة التقليدية الحديثة.

ومن بين المواضيع التي يشملها عمل اللجنة المتعلق بأسلحة تقليدية معينة التفاوض على بروتوكول إضافي بشأن الذخائر العنقودية. ونحن ندرك مدى تعقيد هذه المسألة، حيث يجب علينا أن نحقق التوازن الضروري بين الشواغل الإنسانية وتنوع المصالح الأمنية للأطراف في الاتفاقية. وكوبا تؤكد مجددا أن استعمال هذه الأسلحة يؤدي، بسبب آثاره العشوائية، إلى خسائر كبيرة في صفوف المدنيين، ولاسيما الأطفال، وبالتالي ينبغي حظرها تماما. ومن غير المحتمل بالمرّة أن يحل ابتكار تكنولوجيا أفضل وحده المشاكل الإنسانية التي تسببها هذه الأسلحة.

ونحن نقدر كثيرا الجهود التفاوضية لفريق الخبراء الحكوميين الذي ينبغي أن يواصل عمله، والذي وصل إلى مرحلة متقدمة بالفعل، لإعداد وثيقة تنظم وتحد من استعمال هذه الأسلحة في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية. وينبغي أن تشمل الوثيقة البلدان المنتجة وكذلك البلدان المستخدمة.

فمسألة نقل الأسلحة التقليدية معقدة، ولها آثار اقتصادية وسياسية وقانونية هامة، فضلاً عن القضايا الأمنية، بالنسبة لجميع الدول. وعليه، لا يمكن أن يكون لدينا صيغ مبسطة أو مسبقة. ويجب أن يتضمن الصك معايير عامة حتى يتسنى لجميع البلدان أن تقوم بشكل صحيح باستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية دون التأثير على مصالحها الأمنية الوطنية.

ويجب أن تكون العناصر المقترحة لمعاهدة تجارة الأسلحة أهدافاً قابلة للتحقيق ومقبولة عالمياً، وينبغي ألا تصرفنا عن هدف تعزيز آليات منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والتصدي له. ويجب أخذ آراء جميع الدول في الاعتبار بشكل صحيح في هذه العملية.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): توخياً لاختصار الوقت، سأدلي بنسخة مختصرة قليلاً من بياني.

إن نيوزيلندا ترحب بالتركيز المكثف الحالي على سبل التقليل من الضرر الذي يمكن أن تلحقه الأسلحة التقليدية بالأمن البشري، والضرر الذي يمكن أن تلحقه بالاستقرار على الصعيد الوطني والدولي فعلاً.

يسهم نقل الأسلحة غير المسؤول أو الذي جرى تحويل مساره، بشكل كبير في نشوب الصراعات المسلحة وتشريد الناس والجريمة عبر الحدود الوطنية والإرهاب واحتمالات إحلال السلام وتحقيق التنمية في العديد من المناطق.

يقول البعض إن الاهتمام العالمي بأسلحة الدمار الشامل - وهي أسلحة لها دون شك "أثر أكبر"، قد أزاح لفترة طويلة الجهود العالمية الرامية إلى معالجة المشاكل الملحة للغاية مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة: وسواء أكان ذلك صحيحاً أم خطأ، وسواء تأخر الاهتمام الحالي أم لم يتأخر، لا شك لدينا بأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، والتنفيذ المعزز لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار

بالقلق لأن الجهود الدولية تركز بصفة رئيسية على التصدي لمظاهر الظاهرة في البلدان النامية، وليس على محاربة أسبابها الأعمق وهي: تزايد الفقر وانعدام الفرص للجميع.

تدافع كوبا عن الحق المشروع للدول في تصنيع واستيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاحتفاظ بها من أجل تلبية احتياجاتها في مجال الأمن والدفاع عن النفس، وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق. وفي الوقت نفسه، فإننا ندعو إلى اعتماد تدابير أكثر فعالية لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة لمنع استخدامها من قبل الذين ينخرطون في أنشطة إرهابية وإجرامية على المستوى الدولي.

والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة له عواقب اجتماعية وإنسانية واقتصادية خطيرة بالنسبة للعديد من البلدان التي يتعرض حقها في الحياة والسلام والتنمية المستدامة لخطر حسيم. وستواصل كوبا دعم برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقد امتثلنا بشكل كامل للالتزاماتنا، ونحن نتعاون في المبادرات والتدابير العملية الجاري تنفيذها في إطار البرنامج.

والمساعدة والتعاون الدوليان أمر ضروري لجميع الدول الأعضاء لكي تمثل بصورة كاملة للبرنامج. ونرى أنه يجب أن يكون التعاون والمساعدة والدوليان محور أعمال المؤتمر الاستعراضي للبرنامج في عام ٢٠١٢.

بخصوص عمل اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، فإن كوبا تؤكد على ضرورة تنفيذ العملية في إطار الأمم المتحدة بطريقة متوازنة وتدرجية وشفافة وشاملة للجميع وعلى أساس توافق الآراء. ولا يمكن أن يكون هناك مجال لاتخاذ قرارات متسارعة أو تحت الإكراه.

كان التفاوض بشأن اتفاقية الذخائر العنقودية نتيجة مباشرة للإقرار القوي بمخاطر الذخائر العنقودية، تلك الأسلحة التي ينظر إليها على نطاق واسع بأنها غير موثوقة وغير دقيقة وعشوائية الأثر. وشكل إدراك العواقب الإنسانية غير المقبولة للذخائر العنقودية أيضا حافزا للنظر في إمكانية وضع المعايير بشأن تلك الأسلحة في سياق اتفاقية الأسلحة التقليدية.

لكن لا يسعني في ذلك الصدد، سوى الإشارة إلى عبارات التحذير التي صرح بها هنا المراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنه،

”في مجال القانون الإنساني الدولي، نرى أنه سيكون من المؤسف اعتماد قواعد جديدة، من شأنها أن تتعارض مع اتفاقية الذخائر العنقودية بدلا من أن تكون مكملة لها، وأن تسمح بتطوير واستخدام أنواع معينة من الذخائر العنقودية يحتمل أن تدمم المشكلة“ (A/C.1/66/PV.9، الصفحة ٢١).

ومن الواضح أن إجراء عملية تقييم هامة سيكون ضروريا لجميع مؤيدي الاتفاقية، خلال المؤتمر الاستعراضي الذي سيجري في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، بشأن وجود فائدة إنسانية هامة لاعتماد البروتوكول السادس من عدمه.

لقد أبديت ملاحظة من قبل بشأن الآثار المزعزعة للاستقرار للانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. حيث يظل أكبر تهديد للعديد من أعضاء الأمم المتحدة في المجالين الإنساني والأمني. وبعد مرور عشر سنوات على وجود برنامج عمل الأمم المتحدة، فبإمكانه إبراز بعض النجاحات. لكن الجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل تظل غير مكتملة.

يوفر المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده السنة القادمة، فرصة مهمة لمعالجة مجموعة كاملة من المسائل وتنشيط عملية الأمم

غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، سيكونان مفيدان جدا للأمن البشري والتنمية المستدامة في أجزاء عديدة من العالم.

إن الإثني عشر شهرا المقبلة تعد بإحراز تقدم كبير فيما يخص مسائل الأسلحة التقليدية. وبالنسبة لنا، فإن جدول الاجتماعات القادمة، على سبيل المثال بشأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، لا يمثل الفرض المصطنع للمواعيد النهائية. ويمثل بدلا من ذلك، وعدا باتخاذ الإجراء اللازم في مواجهة ما وصفه العديد من الزملاء هنا بأزمة إنسانية في بلدانهم.

وكانت الذخائر العنقودية موضوع عدد من الاجتماعات الأخيرة، وستكون كذلك مرة أخرى خلال المؤتمر الاستعراضي القادم لاتفاقية الأسلحة التقليدية؛ المقرر عقده في حنيف الشهر القادم.

ترى نيوزيلندا بأن اتفاقية الذخائر العنقودية لا تزال توفر معيارا ذهبيا لأي جهد يبذله المجتمع الدولي لمعالجة المعاناة الإنسانية التي تسببها الذخائر العنقودية. وعرض الاجتماع المعني باتفاقية الذخائر العنقودية الذي عقد في بيروت الشهر الماضي الخطوات العملاقة التي تم القيام بها فيما يخص إضفاء الصبغة العالمية على الاتفاقية، والتقدم الكبير في مجال تنفيذ أحكامها.

إن نيوزيلندا مسرورة بمواصلة دورنا كمنسق للاتفاقية فيما يخص تدابير التنفيذ الوطنية. وبغية مساعدة الدول الأطراف، أو الدول المحتمل أن تصير طرفا في الاتفاقية، فقد وضعنا أداتين، هما قائمة مرجعية تضم القوانين أو التدابير الوطنية التي يمكن استعراضها بشكل مفيد لأجل تحديد تطابقها مع التزامات الاتفاقية، ومثالا قصيرا جدا من صفحتين لنموذج تشريع تنفيذي. وكلاهما قابل للتطبيق بوجه خاص للدول الصغيرة التي لم تتضرر من استخدام سابق أو حيازة للذخائر العنقودية.

ويعود الفضل لقيادة رئيس العملية، السفير غاريسيا موريتان من الأرجنتين فيما يخص جانب كبير من التقدم الذي أحرز بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، حيث قاد عملنا بشكل شامل وبطريقة شفافة للغاية. وبراعته فيما يخص الإلمام بالشواغل الرئيسية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووجهات نظرها الغالبة، واضحة للغاية في مشروع ورقة الرئيس التجميعية، التي وزعها في شهر تموز/يوليه. و نعتقد بأن النص قد قدم لنا أساساً ممتازاً ودليلاً مرجعياً، كما وصفه السفير غاريسيا موريتان أمس، سيقصر كثيراً المسافة التي سنقطعها في شهر تموز/يوليه المقبل، بما أننا سنمضي قدماً ونبرم معاهدة تجارة الأسلحة. ونأمل كثيراً في استمرار اضطلاع السفير غاريسيا موريتان بدور ريادي بصفته رئيساً للمؤتمر الدبلوماسي.

في الختام، يظل أمل وفد بلدي القوي، وبالفعل ما يتوقعه، بأننا عندما نلتقي في الدورة القادمة، سيكون بوسعنا النظر إلى السنة الماضية، وأن نقول بشكل مبرر إن عملنا بشأن الأسلحة التقليدية قد حقق تقدماً كبيراً فيما يخص الأطر العالمية الخاصة بالأمن البشري.

السيد راوات (الهند) (تكلم بالإنكليزية): ترى الهند أن التدابير العالمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية تسهم إسهاماً كبيراً في السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي، وتسهم أيضاً في تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل.

وكدولة طرف في الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة وجميع بروتوكولاتها الخمسة، بما في ذلك البروتوكول المعدل الثاني، بشأن الألغام المضادة للأفراد، تولي الهند أهمية خاصة لمواصلة عملية تلك الاتفاقية التي تتيح منبراً فريداً لتحديد تدريجي لفئات معينة من الأسلحة من خلال بناء التوافق الدولي والتعاون. وقد أثبتت تلك الاتفاقية أنها صك دينامي من صكوك القانون الإنساني الدولي. ونأمل في مواصلة تعزيزها في المؤتمر الاستعراضي القادم الذي سيعقد في تشرين الثاني/

المتحدة الخاصة بالأسلحة الصغيرة. ويتعين التركيز بشكل رئيسي على التدابير العملية لدعم التنفيذ. وحدد الاجتماع المفتوح العضوية الذي عقده الخبراء الحكوميون مؤخرًا، والذي ترأسه نيوزيلندا بعض التوجهات في ذلك الصدد. ويعتبر عقد مؤتمر استعراضي ناجح ضرورياً من أجل الحفاظ على استمرارية مصداقية وفعالية برنامج العمل.

سنعقد اجتماعاً في وقت مبكر من العام المقبل في إطار الدورة الأخيرة للجنة التحضيرية، وبعد ذلك في تموز/يوليه في إطار المؤتمر الدبلوماسي لإبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة واعتمادها. ولا تشك نيوزيلندا بتاتا في الفوائد الإنسانية المهمة التي ستييحها إبرام معاهدة فعالة لتجارة الأسلحة، على المستوى العالمي وأيضاً على مستوى إقليمنا. ويشكل إبرامها الناجح أولوية لحكومة نيوزيلندا. ونحن ملتزمون بالعمل بشكل مكثف خلال السنة القادمة لضمان نتائج ناجحة.

وسيشكل إطار التنفيذ الذي ترسيه معاهدة تجارة الأسلحة جزءاً هاماً من المعاهدة. وإسهاماً من نيوزيلندا في المناقشة بشأن هذه المسألة، فإنها تصدر ورقة غير رسمية بشأن التنفيذ بغرض المناقشة في وقت مبكر من هذه السنة. والنص الكامل متوفر لدى وفد نيوزيلندا.

إن المساعدة في مجال بناء القدرات، خصوصاً فيما يتعلق بالدول الصغيرة، مثل جزر المحيط الهادئ، المجاورة لنيوزيلندا، ستكون مهمة لتنفيذ المعاهدة. حيث تولي منطقة المحيط الهادئ بحق أهمية كبيرة للإبرام الناجح لمعاهدة تجارة الأسلحة. وخلال الاجتماع الذي تم الشهر الماضي لمنتدى جزر المحيط الهادئ، الذي استضافته نيوزيلندا، حيث أها رئيسه الحالي، رحب الزعماء في المنتدى بالتقدم المحرز في عملية اللجنة التحضيرية، ورغبة في ضمان إسماع صوت قوي واستباقي لمنطقتنا في المفاوضات الختامية، عبروا عن دعمهم لتحديد موقف موحد للمنتدى بشأن المعاهدة.

معايير دولية لاستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية سيسهم بشكل ملموس في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية ومكافحته والقضاء عليه.

وأحكام الميثاق بشأن الدفاع عن النفس تعني أن الدول لها الحق في الانخراط في تجارة الأسلحة، بما في ذلك التصدير لبلد آخر، وفقاً للالتزامات الدولية ذات الصلة. والهند ترى أن إنشاء وممارسة الرقابة على الاتجار في الأسلحة التقليدية مسألة تتعلق بالمسؤولية الوطنية التي ينبغي للدول أن تضطلع بها على أساس التزاماتها بموجب القانون الوطني والدولي، وفي ضوء شواغلها المشروعة في مجالي الأمن والسياسة الخارجية.

ونحن نشكر السفير غارسيا موريتان، الذي تولى قيادة اللجنة التحضيرية للمعاهدة بشأن تجارة الأسلحة بجنحة كبيرة، على إحاطته الإعلامية التي قدمها للجنة. والمناقشات في اللجنة التحضيرية أثبتت استمرار وجود صعوبات فنية وسياسية في السعي إلى إنشاء صك موحد ووحيد ينظم جميع عمليات نقل الأسلحة التقليدية. ومازلنا نرى أن اتباع نهج مرحلي وعملي وواقعي يقوم على أساس التوافق سيعزز آفاق التوصل إلى صك مقبول عالمياً.

والهند تدعم رؤية عالم خال من التهديد الذي تشكله الألغام الأرضية، حيث يمكن للأفراد والمجتمعات العيش في بيئة آمنة تفضي إلى التنمية، ويتم فيها الإدماج الكامل لمصابي الألغام في مجتمعاتهم. ومنذ عام ١٩٩٧، توقفت الهند عن إنتاج الألغام المضادة للأفراد التي لا يمكن اكتشافها والتزمت بوقف طوعي لنقل تلك النوعية من الألغام. ونحن نسهم في الجهود الدولية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل. وندعم النهج الوارد في البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة، الذي يتناول متطلبات الدفاع المشروعة للدول ذات الحدود الطويلة.

نوفمبر، بما في ذلك من خلال الاختتام الناجح للمفاوضات حول مشروع بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية.

وما فتئت الهند تمارس أقصى درجات المسؤولية في عمليات نقل الأسلحة التقليدية. ونسهم بانتظام في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية منذ إنشائه في عام ١٩٩٤، وشاركنا بنشاط في المداولات في هيئة نزع السلاح وغيرها بشأن عمليات نقل الأسلحة التقليدية. كما أسهمت الهند في عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالإبلاغ عن النفقات العسكرية مؤخراً.

إن المصالح الأمنية للهند تتضرر بعمليات النقل غير المشروع وغير المسؤول، وخاصة نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمتفجرات. والاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية عامل رئيسي في العنف المسلح من قبل المجرمين المنظمين والإرهابيين. ونرى أنه لا بد من إيلاء الأولوية لمكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة والقضاء عليه. وهذا يعني التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات القائمة للدول الأعضاء، وخاصة تلك المنبثقة عن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والرقابة الوطنية الصارمة على الإنتاج، والوسم الكافي والتعاون الدولي في تعقب الأسلحة غير المشروعة، والإدارة الفعالة للمخزونات، وضوابط التصدير وإنفاذها بشكل صارم. ونأمل أن المؤتمر الذي سيعقد في عام ٢٠١٢ لاستعراض تنفيذ برنامج العمل سيدعم الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء على نفسها ويعطي مزيداً من الزخم لتنفيذها بالكامل.

وقد شاركت الهند مشاركة فعالة في مناقشات فريق الخبراء الحكوميين والفريق العامل المفتوح العضوية والاجتماعات الثلاثة التي عقدتها اللجنة التحضيرية بشأن معاهدة تجارة الأسلحة المقترحة. ونرى أن وجود صك ملزم قانوناً ينشئ

ووفد مالي يؤيد تماماً البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

وبالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تتقدم مالي بالشكر إلى الأمين العام على التدابير التي اتخذتها المنظمة تحت قيادته من أجل تقديم المساعدة للدول في وقف التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وأود أن أذكر ببعض التدابير التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل معالجة التهديدات الخطيرة للسلام والأمن الناجمة عن التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما أود أن أشدد على أهمية برنامج الجماعة لمراقبة الأسلحة الصغيرة، فبفضل هذا البرنامج أنشأت معظم الدول الأعضاء في منظمنا دون الإقليمية لجاناً وطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة. وهذا البرنامج أتاح للدول الأعضاء في الجماعة اقتناء معدات مراقبة الحدود، مثل أجهزة المسح الضوئي للموانئ والمطارات، وأجهزة كشف الأسلحة، إلى جانب أدوات التدريب والاتصال. وكل تلك المعدات ضرورية لمكافحة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل ناجح.

وعلى سبيل المتابعة، تم اعتماد خطة عمل لتنفيذ اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ في الدورة العادية الرابعة والستين لمجلس الوزراء، التي عقدت في أبوجا في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

وعلى الصعيد الوطني، أود أن أشير إلى كلمات رئيس وزراء جمهورية مالي الذي شدد في الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر على التحديات الأمنية في قطاع الساحل والصحراء الشاسع، والتي تتشاطرها مالي مع عدة بلدان

غير أننا نلتزم التزاماً تاماً بالإزالة النهائية للألغام المضادة للأفراد. وتوفر تكنولوجيات بديلة وفعالة عسكرياً يمكنها أن تؤدي الوظيفة الدفاعية للألغام المضادة للأفراد بكفاءة من حيث التكلفة من شأنه أن ييسر تحقيق ذلك الهدف. وتداول الهند على المشاركة كمراقب في اجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا منذ المؤتمر الاستعراضي المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في نيروبي. وسوف نعمل ذلك مرة أخرى في الاجتماع القادم للدول الأطراف في بنوم بنه.

والهند تشارك المجتمع الدولي شواغله بشأن الأثر الإنساني للاستخدام غير المسؤول للذخائر العنقودية. ونرى أن استخدام تلك الذخائر مشروع إن كان وفقاً للقانون الإنساني الدولي. وعليه، فإننا نؤيد التفاوض بشأن صك في إطار الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة يحقق التوازن بين الشواغل العسكرية والإنسانية.

ونرحب بما حققه فريق الخبراء الحكوميين من تقدم تحت رئاسة الوزير غاري دومينغو، ممثل الفلبين، بشأن التفاوض على مشروع نص، ونتطلع إلى استكمال تلك المفاوضات في المؤتمر الاستعراضي الرابع، حتى يتسنى لنا أن نضيف صرحاً جديداً لإطار الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة مالي التي ستعرض مشروع القرار A/C.1/66/L.18.

السيدة دياللو (مالي) (تكلمت بالفرنسية): حيث أن هذه أول مرة آخذ الكلمة، وباسم وفد مالي، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وأؤكد على كامل دعم وفدي لكم في إدارة أعمال اللجنة. وأثني على السفير ميلوش كوتيريتش على عمله الممتاز كرئيس للجنة في العام الماضي.

وفيما وراء منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، فإن مشروع القرار يعبر عن عزم البلدان في أفريقيا ومختلف أنحاء العالم على العمل معا للحد من التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

واستجابة للتحديات العديدة التي يواجهها المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأكثر ضعفا، فإن الجماعة الاقتصادية لا تزال مقتنعة بأن مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أمر ضروري ويتطلب أوسع دعم ممكن.

ونشكر الدول المشتركة في تقديم مشروع القرار بالفعل على دعمها لنضالنا المشترك، وأذكر الوفود بأن الباب لا يزال مفتوحا للتوقيع على قائمة مقدمي المشروع.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها أمام اللجنة الأولى، أهنتكم بإخلاص، سيدي الرئيس، باسم وفد بلدي، على انتخابكم. وأهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل في تنفيذ ولايتكم بنجاح.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في بداية عملنا.

إن تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نطاق واسع وبلا ضوابط هو أحد الأسباب المباشرة لعدم الاستقرار في الدول الأفريقية، وبالتالي لاستمرار الفقر وثقافة العنف. والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تنسم بأنها رخيصة وخفيفة وسهلة الاستعمال والنقل والإخفاء. وكما يعلم الجميع، فإن حالات الصراع يؤججها التوفر غير المحدود تقريبا للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الموجودة في

أخرى. ويجب على المنطقة التصدي لمسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وكذلك جميع أنواع الاتجار بالبشر، والتي تغذيها شبكات الجريمة المنظمة التي تعمل بالتواطؤ مع الجماعات الإرهابية.

وللأسف، فإن الأزمات التي عانت منها قارتنا مؤخرًا تسهل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ودولنا التي تعاني من الآثار السلبية لحالات الصراع بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى كل المساعدة المتاحة من أجل التصدي للتهديد الذي يشكله التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذي يهدد أيضا السكان المدنيين، خاصة القطاعات الضعيفة وكذلك استقرار مؤسساتنا.

ولذلك، وبالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تنتمي إلى عضوية الجماعة الاقتصادية وفي إطار البند الفرعي (ك) من البند ٩٨ من جدول الأعمال، تود مالي عرض مشروع القرار السنوي المعنون "تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها". ومشروع القرار A/C.1/66/L.18 هو تعبير عن الإرادة السياسية لدولنا لتهيئة ظروف مواتية لإحلال أمن حقيقي في منطقتنا.

وقد اعتمدت اللجنة الأولى دائما مشاريع القرارات المماثلة دون تصويت. ولذلك، ونظرا للحالة الدولية وأهمية المسألة، فإن وفد مالي متيقن من أن اللجنة لن تخرج على التقاليد وستعتمد بتوافق الآراء مشروع القرار الذي يدعو المجتمع الدولي إلى توفير الدعم التقني والمالي لتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على اتخاذ إجراءات للمساعدة على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك لدعم تنفيذ اتفاقية الجماعة الاقتصادية، والتي نرحب بدخولها حيز النفاذ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

القطاع الأمني لا يزال يمثل أولوية. وردا على ذلك، تنفذ الحكومة، وفقا للأحكام ذات الصلة في قرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١)، إجراءات محددة، وذلك بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والشركاء الثنائيين.

وعلاوة على ذلك، ونظرا للأبعاد دون الإقليمية للحالة في كوت ديفوار، لاسيما مسألة الأمن على الحدود الغربية مع ليبيريا، فإنه يجري توحي الحلول باعتبارها جزءا من نظام للأمن الجماعي. ووفقا لذلك، عقد مؤتمر قمة لرؤساء دول اتحاد نهر مانو في ١٧ تموز/يوليه في مونروفيا وجمع بين الحسن واثارا رئيس كوت ديفوار وإيلين جونسون-سيرليف رئيسة ليبيريا وألفا كوندي رئيس غينيا. وخلال المؤتمر، أكد رؤساء الدول مجددا استعدادهم لتوثيق تعاونهم لتعزيز السلام والأمن الإقليميين.

وكان التفكير نفسه وراء عقد مؤتمر القمة المصغر في أبوجا في ١٠ أيلول/سبتمبر، والذي جمع بين رؤساء دول بوركينافاسو والسنغال وغانا كوت ديفوار وليبيريا ونيجيريا، بهدف استعراض الحالة الأمنية على الحدود بين كوت ديفوار وليبيريا. وأكد رؤساء دول غرب أفريقيا من جديد عزمهم على وقف الأنشطة الإجرامية للجماعات المسلحة من غير الدول وكذلك القضاء على وجود وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبعد مؤتمر القمة المصغر عقد اجتماع لرؤساء أركان جيوش دول الجماعة الاقتصادية يومي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر.

ونحن ندعو جميع الدول الأعضاء إلى السير على خطى الجماعة الاقتصادية والعمل من أجل اتخاذ إجراءات دولية قوية ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة وذخائرها، والتي أصبحت أسلحة دمار شامل حقيقية. فقد آن الأوان لاتخاذ خطوات لمكافحة هذه الآفة بفعالية.

الحروب الأهلية والأعمال الإرهابية والجريمة المنظمة وحروب العصابات.

في عام ٢٠٠١، رحبنا جميعا بتصدي المجتمع الدولي لهذه الآفة، وتحديدًا، باعتماد الدول الأعضاء لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقد مهد ذلك الصك الدولي الطريق لاتخاذ إجراءات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية وحدد الأهداف التي ينبغي تحقيقها، لا سيما على صعيد الوسم والتعقب والتجارة والسمسرة والتحقق من الاستعمال النهائي للذخائر ومخزونها.

وفي غرب أفريقيا، عبرت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن هذه الإرادة الدولية بتحويل الوقف الاختياري القائم بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى صك ملزم قانونا لتنظيم نقلها وتصنيعها، ألا وهو: اتفاقية الجماعة المتعلقة بنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتي دخلت حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

إن مسألة تحديد الأسلحة التقليدية هي في صميم قضية أمن البشر والأصول في غرب أفريقيا. ولا تزال دول المنطقة دون الإقليمية تعاني من الآثار المدمرة لانتشار الأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بها. ومنذ عام ١٩٩٠، خلفت الحروب الأهلية وحالات الصراع في غرب أفريقيا، التي توججها الأسلحة الخفيفة وغيرها من الأسلحة التقليدية، الآلاف من الضحايا ودمرت كمية لا تحصى من الأصول والهياكل الأساسية وألحقت أضرارا خطيرة بالبيئة وأدت إلى التشريد الجماعي للسكان واللاجئين.

وفي الآونة الأخيرة، في كوت ديفوار، ترتبط وفاة ٣٠٠٠ شخص في الأزمة التي شهدتها البلد بعد الانتخابات ارتباطا أساسيا باستخدام الأسلحة التقليدية. وكوت ديفوار تخرج تدريجيا من الأزمة. والتحدي المتمثل في إصلاح

إن بلدي الذي يقر بأن التجارة في الأسلحة التقليدية هي مسألة بالغة التعقيد، قد تابع باهتمام

كبير جميع المفاوضات منذ عام ٢٠٠٦، وصولاً إلى انعقاد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية خلال شهر تموز/يوليه الماضي من أجل صياغة المعاهدة. ويتعين الإقرار اليوم بأن على المجتمع الدولي، بالنظر إلى مسؤوليته فيما يخص نقل الأسلحة، النظر في اتخاذ خطوات أكثر جرأة، إذا كان يرغب في تحقيق التقدم المتوقع في اتجاه إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة.

لذلك تدعو كوت ديفوار الدول إلى تجاوز خلافاتها والاتفاق على العناصر الموضوعية لمعاهدة لتجارة الأسلحة، خصوصاً فيما يتعلق بمقاصدها وغرضها، ومعاييرها وتنفيذها وإنشاء السجلات والشفافية والتعاون الدولي ومساعدة الضحايا ودعم التنفيذ. ويظل بلدي مقتنعاً بأن أفضل السبل لتحقيق النتائج المرجوة يتمثل في اعتماد نهج تشاركي شامل وملمس وتدرجي.

في الختام، يعتقد بلدي بأنه يتعين على معاهدة تجارة الأسلحة أن تغطي الأسلحة الخفيفة والدخائر. ويتعين أن يكون ممكناً حظر أي نقل للأسلحة للأطراف الفاعلة من غير الدول، وقبل كل شيء، استبعاد أي نقل للأسلحة في حال وجود خطر حقيقي باستخدامها لارتكاب أو تسهيل ارتكاب أعمال عنف، أو انتهاكات للقانون الإنساني الدولي أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو اقرار أعمال تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد بوهو (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): إن فنلندا تنضم إلى باقي الوفود للترحيب برئيس اللجنة التحضيرية لمعاهدة تجارة الأسلحة، السفير روبرتو غارسيا موريتان. ونشيد أيضاً بالاجتماع غير الرسمي الذي عقد الاثنين، حيث كان للوفود فرصة لتبادل وجهات النظر مباشرة مع السفير

ويسر وفد بلدي التقدم المحرز منذ اعتماد برنامج العمل. ويسرنا بصفة خاصة أن بروتوكول الأسلحة النارية دخل حيز النفاذ وأن الجمعية العامة قد اعتمدت الصك الدولي للتعقب والذي يسمح بالتعرف على الأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها.

ويرحب وفد بلدي أيضاً بالدور الهام الذي تضطلع به وحدة دعم التنفيذ وكذلك جميع عناصر المجتمع المدني الفاعلة في تعزيز قدرة جهات التنسيق، أو اللجان الوطنية، المخصصة لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ولذلك، فإننا نواصل الدعوة إلى اتباع نهج متكامل لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومما يسهل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة غرب أفريقيا عدم قدرة دولنا على مراقبة حدودها مراقبة فعالة، وذلك بسبب نقص الموارد وعدم كفاية تدريب الموظفين والافتقار إلى التعاون وتبادل المعلومات بين الدول.

ومن ثم، فإنه ينما تستعد دولنا لمواجهة هذا التحدي الهائل، فإنها يجب أن تكون قادرة على الاعتماد على استعداد المجتمع الدولي لمساعدتها عن طريق تعزيز تعاونه ودعمه التقني والمالي مع ترك الأمر للحكومات والعناصر المحلية الفاعلة لتقييم تنفيذ البرامج المخطط لها بالفعل.

فيما يخص مسألة أخرى، ليس سرا بأننا في حاجة إلى اتخاذ تدابير منسقة، لتحديد الحجم الحقيقي للأسلحة المنتجة والمباعة، بغية التصدي لجميع حالات إساءة الاستخدام. لتحقيق ذلك الغرض، تحدد وفد بلدي آمال كبيرة فيما يخص النجاح النهائي للمفاوضات المفضية للإبرام المتوقع عام ٢٠١٢ معاهدة لتجارة أسلحة، يتعين أن تنص على قواعد دولية ملزمة قانوناً تسمح بالتحكم الحقيقي في النقل الدولي للأسلحة التقليدية.

إننا نرحب بالتقرير (A/CONF.192/BMS/2010/3) المعتمد خلال الاجتماع الرابع الذي تعقده للدول مرة كل سنتين، والتقرير (A/CONF.192/MGE/2011/1) المعتمد خلال الاجتماع المفتوح للخبراء الحكوميين الذي عقد في نيويورك في أيار/مايو. ويشكل التقريران أساسا جيدا للعمل المقرر إنجازه خلال المؤتمر الاستعراضي.

قدمت فنلندا التزاما سياسيا عام ٢٠٠٤، بالانضمام إلى اتفاقية أوتاوا عام ٢٠١٢. وينظر برلمان فنلندا حاليا في المسألة. ورغم أن فنلندا لم تكن طرفا في الاتفاقية، فقد دعمت بالفعل تنفيذها من خلال إجراءات مكافحة الألغام لأغراض إنسانية. إن إزالة الألغام والتخلص من المتفجرات المتبقية من مخلفات الحرب، وتدمير المخزونات، ومساعدة الضحايا أمور لا تزال تشكل تحديات موضوعية على الصعيد العالمي. و دعمنا هذه الإجراءات بشكل ملموس في سبعة بلدان، ثلاثة منها في آسيا وأربعة في أفريقيا. كما سنواصل دعمنا لعمل إزالة الألغام لأغراض إنسانية في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألبانيا لعرض مشروع القرار A/C.1/66/L.4.

السيد جورجي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة، سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم وباقي أعضاء المكتب على انتخابكم، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي لجهودكم الرامية لاحتتام نجاح هذه الدورة.

إن ألبانيا تؤمن بأن الإجراء الرامي إلى تعزيز الإطار الدولي لتجارة القانون في الأسلحة التقليدية، فضلا عن منع الاتجار غير المشروع في هذه الأسلحة والتصدي له، تشكل إسهامات رئيسية فيما يخص تحقيق عالم أكثر أمانا وأكثر ازدهارا.

غارسيا موريتان، والسفير كلاوس فوندرلخ بشأن مجال العمل الهام لكل منهما.

ترأس السفير غارسيا موريتان اللجنة التحضيرية لمعاهدة تجارة الأسلحة، بمهارة وفي جو بناء. وتود فنلندا بوصفها إحدى مقدمي مشروع القرار بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، أن تراه يرأس مؤتمر الأمم المتحدة عام ٢٠١٢.

كانت فنلندا منذ البداية، من بين الداعمين النشطين لمعاهدة تجارة الأسلحة. وقد أحطنا علما مع الارتياح بالمشاركة القوية للدول الأعضاء ومختلف المجموعات الإقليمية في التحضير للعناصر الأساسية لمعاهدة تجارة الأسلحة الملزمة قانونا. ومشاركة الجميع ضرورية لتحقيق هدفنا المتمثل في إبرام صك قانوني دولي فعال، لتنظيم تجارة الأسلحة.

ويعكس مشروع ورقة الرئيس بشكل جيد العمل المنجز لحد الآن، ومن شأنه أن يشكل أساسا ممتازا للمرحلة الأخيرة من المفاوضات بشأن المعاهدة. لذلك، نعتقد بأنه يتعين على اللجنة التحضيرية تقديمه لمؤتمر ٢٠١٢.

للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المفرط أثر إنساني سلبي، ويسهمان في نشوب الصراعات وتساعد حدتها. والمطلوب بذل جهود عالمية لمعالجة المسألة. ويشكل برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، أداة ممتازة لتلك الجهود، و ستحل هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لاعتماده.

إن فنلندا تتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل الذي سيجري عام ٢٠١٢. ونحن على ثقة بأن المؤتمر سيكون ناجحا فيما يخص إيجاد سبل لتكثيف تنفيذ برنامج العمل. والتنفيذ الفعال أمر ضروري لنجاحه.

والتقدم المحرز خلال الاجتماع الثاني للدول الأطراف الذي عقد في أيلول/سبتمبر.

وتضم الاتفاقية حتى الآن ٦٦ دولة من دول الأطراف، في حين بلغ العدد الإجمالي للدول الأطراف والموقعة ١١١ دولة. ونحن نشعر بالتشجيع للاتجاه المتزايد نحو التصديق على الاتفاقية والانضمام إليها، وندعو الدول الأخرى إلى أن تصبح أطرافاً فيها.

وتشكل اتفاقية حظر الألغام عنصراً هاماً آخر لترع السلاح لأغراض إنسانية. فبالإضافة إلى الحظر التام لإنتاج واستعمال وتكديس الألغام المضادة للأفراد، فهي تقضي بتدمير جميع المخزونات الموجودة وإزالة الألغام من جميع المناطق الملوثة بها وتقديم المساعدة لضحايا الألغام. وبفضل الاتفاقية، انخفض استعمال الألغام المضادة للأفراد بشكل كبير. ويجري تطهير الأراضي من الألغام المتبقية والسماح للمجتمعات المحلية باستخدام تلك الأراضي للنشاط البشري العادي في عشرات البلدان. ويتواصل تقديم المساعدة لضحايا الألغام، فيما يستمر انخفاض عدد قتلاها كل عام.

وقد حققت الاتفاقية، منذ فتح باب التوقيع عليها في عام ١٩٩٧، قدراً كبيراً من العالمية. وتضم الاتفاقية حتى الآن ١٥٧ دولة من الدول الأطراف، تشكل نسبة تربو عن ٨٠ في المائة من أعضاء الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، فإن غالبية الدول الـ ٣٩ المتبقية التي ليست أطرافاً في الاتفاقية لا تستعمل أو تنتج أو تكديس الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وإذ نلاحظ زيادة الدعم للاتفاقية، فقد أعرب المجتمع الدولي عن قلقه إزاء الحالات الأخيرة المتعلقة باستعمال الألغام المضادة للأفراد من قبل بعض الحكومات. وندعو تلك البلدان، وجميع الدول الأخرى، إلى الامتناع بتاتاً عن استعمال الألغام المضادة للأفراد، حيث أن لها آثاراً مدمرة على المدنيين وهي تعوق التنمية الاقتصادية في المناطق المتضررة لفترة طويلة بعد

يتسم العام المقبل بسلسلة من الأحداث الهامة، بما في ذلك التفاوض بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة، والمؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ومن المتوقع أيضاً إحراز تقدم في إطار إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وتنفيذها؛ وبشأن اتفاقية الذخائر العنقودية.

إن وفد بلدي يرحب بالتقدم المحرز خلال العملية التحضيرية لعناصر معاهدة تجارة الأسلحة، تحت الرئاسة الرئسية للسفير غارسيا موريتان ممثل الأرجنتين. وستضع تلك المعاهدة صكاً دولياً ملزماً قانوناً، توجد حاجة ملحة إليه، مع أعلى المعايير المشتركة فيما يخص نقل الأسلحة التقليدية. ونتطلع إلى عقد مؤتمر ناجح للأمم المتحدة بشأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، العام المقبل.

ولا يزال الإنتاج غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتخزينها والاتجار فيها، يشكل تهديداً خطيراً للأمن الدولي والتنمية في كل مكان من العالم. وتؤكد ألبانيا من جديد التزامها فيما يخص المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل. وعقب النتائج الإيجابية التي حققها اجتماع الخبراء الحكوميين في أيار/مايو، برئاسة السفير مكلاي ممثل نيوزيلندا، فإننا نتطلع إلى اختتام ناجح للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢.

إن ألبانيا بوصفها من بين البلدان الموقعة في أوسلو على اتفاقية الذخائر العنقودية، ترحب بدخولها حيز النفاذ في شهر آب/أغسطس من العام الماضي.

وعلاوة على ذلك، يرحب وفد بلدي بخطة العمل للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ التي اعتمدت في الاجتماع الأول للدول الأطراف، المعقود في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وكذلك بإعلان بيروت

بالتعاون الوثيق مع الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية ولجنة الصليب الأحمر الدولية وبلجيكا، بصفتها منسقا لفريق الاتصال المعني بالتعميم.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليعرب مجددا عن تقديره للعمل المهني الذي اضطلعت به الأطراف التي ذكرتها ولتفانيها، وكذلك لعمل جميع الكيانات الأخرى والمنظمات غير الحكومية التي لا تزال تواصل العمل بلا كلل في الميدان من أجل خدمة المقاصد الإنسانية للاتفاقية.

وترحب ألبانيا بانضمام توفالو إلى اتفاقية حظر الألغام في أيلول/سبتمبر الماضي وتتطلع إلى تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها بولندا وفنلندا فيما يتعلق بالانضمام إلى الاتفاقية في عام ٢٠١٢. ونشجع الدول، على وجه الخصوص، على اتخاذ الخطوة النهائية في هذا الشأن في ضوء الاجتماع الحادي عشر القادم للدول الأطراف الذي سيعقد في بنوم بنه في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر. ونتمنى كل التوفيق للرئاسة الكمبودية المقبلة. وينتظر أن يوفر ذلك الحدث فرصة عظيمة للمضي قدما في تنفيذ الاتفاقية وإضفاء الطابع العالمي عليها بصورة كاملة. وندعو، في الوقت نفسه، جميع الدول التي لم تنضم أو تصدق بعد على الاتفاقية إلى أن تفعل ذلك دون تأخير.

ختاماً، فقد قدمت ألبانيا والنرويج وكمبوديا في هذا العام مشروع القرار A/C.1/66/L.4 المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام". ويدعو مشروع القرار الدول إلى الانضمام إلى اتفاقية حظر الألغام وتنفيذها، مع التركيز بشدة على البعد الإنساني للاتفاقية.

ولا يشمل النص المقدم في هذا العام أي تغييرات جوهرية عن قرار العام الماضي ٤٨/٦٥ فيما عدا بعض الاستكمالات التقنية. وقد اكتسب مشروع القرار، منذ أن عرض لأول

انتهاء الصراعات. ويثبت النجاح المحرز في فرض حظر عالمي على الألغام المضادة للأفراد أن آثارها الإنسانية والأضرار التي تسببها تفوق بوضوح أي فائدة عسكرية محدودة ربما تكون لتلك الألغام.

ولا تزال ألبانيا، منذ أن أصبحت طرفاً في اتفاقية أوتاوا في شباط/فبراير ٢٠٠٠، تبذل قصارى جهدها من أجل تنفيذ الاتفاقية، وذلك بتدمير الألغام المضادة للأفراد وتطهير حقول الألغام ومساعدة الضحايا والناجين وتعزيز تحقيق عالمية الاتفاقية. وقد أكملت ألبانيا خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٢ تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد والبالغ قرابة ١,٧ مليون لغم. وبعد جهود تواصلت في مجال إزالة الألغام لفترة تقرب من العقد من الزمان، أعلنت ألبانيا في عام ٢٠٠٩ نفسها بلداً خالياً من الألغام بعد تطهير ما مجموعه ١٠٢ من المناطق الملوثة التي كانت تغطي أكثر من ١٥,٢ مليون متر مربع. ولم يكن ممكناً تحقيق أي من تلك الإنجازات لولا الدعم المقدم من عدد من البلدان والمنظمات الدولية إلى ألبانيا، التي هي في غاية الامتنان له.

وكان تقديم المساعدة للضحايا إحدى الأولويات الرئيسية للرئاسة الألبانية للاجتماع العاشر للدول الأطراف. وفي ذلك الصدد، ووفقاً لخطة عمل كارتاخينا، استضافت ألبانيا في حزيران/يونيه ندوة دولية بشأن تعزيز التعاون الدولي في مجال مساعدة ضحايا الألغام، بمشاركة ٩١ ممثلاً من ٤٣ حكومة والعديد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ذات الصلة. وأعرب المشاركون في الندوة عن تقديرهم للإسهام القيم للعديد من ضحايا الألغام.

وفيما يتعلق بإضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر الألغام، واصلت الرئاسة الألبانية، بصفتها منسقا لفريق الاتصال المعني بالتعميم الانضمام إلى الاتفاقية، الترويج للاتفاقية

ويجب أن تأخذ عملية إصدار تراخيص التصدير بعين الاعتبار معايير مثل القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والأثر المحتمل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في البلد الملقى للأسلحة المشار إليها ومخاطر سوء استعمال تلك الأسلحة وتسريبها.

ويجب أن يسفر المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢، بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، عن نتيجة مقنعة بعد فشل عام ٢٠٠٦. وفيما يتعلق بالعملية، فإننا نتوقع أن يستفيد المؤتمر الاستعراضي من الوثيقتين الختاميتين للاجتماعين الثالث والرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين ومن اجتماع الخبراء الحكوميين المفتوح العضوية. وبخصوص المضمون، نأمل أن تستعرض الدول بشكل انتقادي التنفيذ العالمي لبرنامج العمل، فضلاً عن تنفيذ الصك الدولي للتعقب، وأن تتوصل إلى خريطة طريق فيما يتعلق بمواصلة تنفيذ تلك الصكوك.

ويوافق هذا العام أيضاً الذكرى السنوية العشرين لإنشاء سجل الأسلحة التقليدية. وسويسرا تولي أهمية خاصة للسجل، فهو صك الشفافية الرئيسي على الصعيد العالمي. ونحیی، بل وندعم إنشاء موقع جديد لهذا السجل على شبكة الإنترنت، مما ييسر تقديم التقارير الوطنية ويحسن الوصول إلى البيانات التي يجري جمعها، وبالتالي يعزز أهمية السجل.

وهذه التحسينات مهمة نظراً لتدني مستوى المشاركة في السجل في السنوات الأخيرة. وسيبدأ فريق الخبراء الحكوميين في الاجتماع في عام ٢٠١٢ لمعالجة التشغيل المستمر للسجل ومواصلة تطويره. وبغية إثراء عمل ذلك الفريق، نحث كل الدول التي لم تبادر إلى إبلاغ الأمين العام بعد بآرائها بشأن ما إذا كان عدم شمول السجل للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة له أثر مباشر على القرارات الوطنية بشأن الاشتراك

مرة قبل ١٤ عاماً، مزيداً من الدعم. وفي العام الماضي، بلغ المشروع أعلى مستوى من الدعم على الإطلاق بحصوله على ١٦٥ صوتاً في الجمعية العامة. وندعو جميع الدول الأعضاء، وخصوصاً تلك التي ليست طرفاً في الاتفاقية، إلى التصويت مؤيدةً له، لتظهر بذلك تأييدها للمبادئ الإنسانية للاتفاقية.

السيد فازيل (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): بدايةً، تؤكد سويسرا على ضرورة أن تولي الدول الأعضاء للأسلحة التقليدية الاهتمام ذاته الذي توليه للأسلحة النووية والأسلحة الدمار الشامل الأخرى. فلمساعينا المشتركة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية أثر هام على الحد من الصراعات المسلحة والعنف المسلح، فضلاً عن زيادة الأمن البشري والتنمية المستدامة. ولا تزال التحديات التي نواجهها في مجال الأسلحة التقليدية هامة، وسيوفر عدد من الفعاليات المقبلة فرصة لإحراز تقدم، إذا ما توفرت الإرادة السياسية.

وسيكون المؤتمر بشأن معاهدة تجارة الأسلحة حدثاً هاماً في جدول أعمال نزع السلاح في العام المقبل. وسنعمل لضمان أن تتوج الجهود الدؤوبة التي بذلت على مدى السنوات القليلة الماضية بإبرام معاهدة قوية وشاملة وملزمة قانوناً، من شأنها معالجة الجوانب المتباينة للاتجار الدولي بالأسلحة بطريقة فعالة. وعلى الرغم من أنه لم تجر بعد مفاوضات بشأن نص للمعاهدة، فإننا نعتبر أن مشاريع الورقات التي قدمها رئيس اللجنة التحضيرية، السفير روبرتو غارسيا موريتان، تشكل نقطة انطلاق ممتازة في ذلك الصدد. فهي تتضمن مجموعة واسعة من الأفكار القيمة التي قدمتها الوفود أثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية والتي تجسد الكثير من الجوانب الحاسمة التي تتطلع سويسرا إلى إدراجها في المعاهدة.

وينبغي أن تشمل معاهدة تجارة الأسلحة التي سيتم التوصل إليها في المستقبل جميع الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلاً عن الذخائر والمتفجرات.

جديد لتلك الأسلحة غير التمييزية، وهيب بكل الدول الأعضاء أن توقع على قواعد الاتفاقية. وسويسرا، كرئيس مشارك مع كولومبيا للجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيات إزالة الألغام والتوعية بأخطارها والتكنولوجيات المرتبطة بذلك، تطالب بزيادة الجهود المشتركة لإزالة الألغام على الصعيدين الوطني والدولي. ولا يمكن التصدي لتحدي إزالة جميع الألغام إلا من خلال زيادة الملكية الوطنية للدول الأطراف المتضررة والاستعداد المستمر من جانب الدول المانحة لتقديم المساعدة.

ومن الأهمية أن يعالج الاجتماع الحادي عشر القادم للدول الأطراف، الذي سيعقد في بنوم بنه، مختلف تحديات التنفيذ. وخطة عمل كرتاخينا لعام ٢٠٠٩ توفر خريطة طريق ممتازة لهذا الغرض. ومن الأهمية كذلك ضمان الاستقرار المالي لوحدة دعم التنفيذ، فهي أداة هامة في تقديم المساعدة للدول الأطراف في معالجة مسائل التنفيذ، وقد أسهمت كثيراً في نجاح الاتفاقية.

ولذلك، ستواصل سويسرا في السنوات القادمة دعمها لآليات التنفيذ و لمركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وللمشاريع العملية بشأن الألغام والذخائر العنقودية والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب. وندعو كل الدول الأطراف إلى المحافظة على الزخم الداعم لهاتين الاتفاقيتين، فهما من الأمثلة البناءة بشكل خاص التي تبين قدرتنا على التعامل مع التحديات الملحة.

لقد سنحت لنا أيضاً فرصة للمضي قدماً من خلال إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية. وهدفه هو التوعية بالآثار السلبية للعنف المسلح وزيادة تفهم الصلة الوثيقة بين منع وتخفيض العنف المسلح وتعزيز الأمن البشري والتنمية. وقد التزم الموقعون الـ ١٠٩ على الإعلان باتخاذ خطوات ملموسة وواضحة للحد من حدوث العنف المسلح وأسبابه بحلول عام ٢٠١٥.

من عدمه إلى أن تفعل ذلك، وهو سؤال طرح على الدول الأعضاء في قرار عام ٢٠٠٩ بشأن الشفافية في التسليح.

ومؤتمر استعراض الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة سيحسم في الشهر القادم مسألة البروتوكول بشأن الذخائر العنقودية. وعلى الرغم من جهودنا المشتركة خلال السنوات القليلة الماضية، لدينا من الأسباب ما يدعونا إلى التخوف من أن الوثيقة التي ستناقش لن تعالج بشكل واف الشواغل الإنسانية بشأن تلك الأسلحة، أو تلي المتطلبات لإنشاء صك ناجع لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ونرى أن البروتوكول بشأن الذخائر العنقودية يجب أن يكون متسقاً مع القواعد الحالية للقانون الإنساني الدولي وأن يكون له أثر مباشر على أرض الواقع، وأن يساعد بشكل فعال على حماية المدنيين وأعضاء البعثات الدولية من الآثار العشوائية لمخلفات الذخائر العنقودية. ويجب أن تكون لدى الدول الأطراف القدرة على فهم أفضل للآثار العملية لأحكام مشروع البروتوكول. ونشجع المستخدمين والمنتجين بقوة على زيادة الشفافية في عملية المفاوضات وتوفير المعلومات عن الأثر النوعي والكمي لمشروع البروتوكول على مخزوناتها. وفيما يتعلق باتفاقية الذخائر العنقودية، فإن إضفاء الطابع العالمي عليها يمضي في مساره. والاتفاقية قد احتتمت أول عملية سنوية بين الدورات بنجاح وأحرزت تقدماً في الاجتماع الثاني للدول الأطراف الذي عقد في لبنان قبل بضعة أسابيع. وبناء على مبادرة مشتركة للنرويج وسويسرا، تعمل الدول الأطراف على التوصل إلى اتفاق مع مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية بشأن استضافة وحدة صغيرة ولكن فعالة لدعم تنفيذ الاتفاقية، للمساعدة على تيسير تنفيذ الاتفاقية وتعزيز أثرها الإيجابي على أرض الواقع.

واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد تبرز تقدماً مطرداً في تحقيق عالم خال من الألغام. ونحن ندين بقوة أي استخدام

وفي إطار التزامنا بتحقيق الأهداف المتوخاة في برنامج العمل هذا، اعتمدت موزامبيق برنامجاً للتخفيف من أخطار الأسلحة ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كما اعتمدت خطة بشأن الألغام، تنبثق منها كل الأنشطة الوطنية في هذا المضمار. وبرنامجنا، وهو جزء من برنامج أعمالنا الإنمائي، يشتمل على استراتيجية شاملة تستهدف القيام بأنشطة في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة للحد من الأثر السلبي للجرائم التي تستعمل فيها الأسلحة الصغيرة.

ونحن نعتبر تنفيذ برنامج العمل خطوة إلى الأمام في تعزيز السلام والأمن والاستقرار والمحافظة على القانون والنظام داخل البلد وخارج حدوده. ونذكر الطابع المتعدد الأوجه لتلك الظاهرة. ولذلك، كانت جهودنا لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وكبح انتشارها متعددة القطاعات ولا تقتصر على الحكومة بل يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة المعنيين من المجتمع المدني. والواقع، فإن المجتمع المدني يقوم بدور هام في التوعية المدنية وزيادة الوعي بين المجتمعات المحلية بشأن خطر تملك الأسلحة غير المشروعة، وهو عنصر يرتبط بالسلامة والتنمية البشرية.

وبالإضافة إلى ذلك، تنفذ عدة مؤسسات حكومية مبادرة شهيرة تحت إشراف مكتب دعم النساء والأطفال من ضحايا العنف العائلي وفي إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتهدف المبادرة، من ناحية، إلى نشر الإطار القانوني بشأن العنف العائلي، ومن ناحية أخرى، إلى منع استخدام الأسلحة الصغيرة وذخيرتها في العنف العائلي.

وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة لديها مشروع يستتبع وجود نظام للرقابة على الأسلحة والذخائر والأسلحة النارية الموجودة في حيازة كل من الحكومة والمدنيين. ويشتمل هذا المشروع على برمجيات وتدريب مهني، وذلك خصيصاً لإدارة البرنامج.

وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و١ تشرين الثاني/نوفمبر، سيعقد المؤتمر الاستعراضي الوزاري الثاني للإعلان في جنيف برعاية رئيس الاتحاد السويسري ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتطلع إلى الترحيب في جنيف بممثلين على أعلى مستوى ممكن للدول الموقعة على الإعلان والدول التي أيدت التزامات أوسلو. ومعاً، سنعمل من أجل إدماج مسألة العنف المسلح في الأنشطة الإنمائية على نحو أوثق.

السيد غومندو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي أول مرة آخذ الكلمة، أود أن أهنيئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لترؤس أعمال اللجنة الأولى. وأهنيئ سائر أعضاء المكتب معرباً عن ثقتي في أنه، بفضل قيادتكم المقنترة، ستحقق مداواتنا نتائج ناجحة.

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وبيان ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

إننا نتفق جميعاً على أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل أحد تحديات عالمنا اليوم، لأنه يمثل تهديداً خطيراً للسلام والأمن والاستقرار والأمان والتنمية في الكثير من البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا. وغدا هذا الاتجار غير المشروع عاملاً رئيسياً في تعريض حياة المدنيين الأبرياء للخطر وتدمير الممتلكات العامة والخاصة.

ولذلك، نحيط علماً مع الارتياح بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه منذ اعتماده، في عام ٢٠٠١، كما يتجلى في تقرير الأمين العام (A/66/177). كان هذا البرنامج إطاراً ممتازاً للجهود العالمية المتضافرة الرامية إلى بناء تعاون دولي لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وتسلم حركة عدم الانحياز بوجود خلل كبير في إنتاج وحيازة وتجارة الأسلحة التقليدية بين الدول الصناعية ودول الحركة وتدعو إلى إجراء الدول الصناعية لخفض كبير في إنتاج وحيازة وتجارة الأسلحة التقليدية، بغية تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي.

والحركة لا تزال تشعر بالقلق العميق إزاء نقل وتصنيع وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة وتراكمها المفرط وانتشارها بلا ضوابط في الكثير من مناطق العالم. والحركة تقر بضرورة فرض ضوابط على الملكية الخاصة للأسلحة الصغيرة والإبقاء على هذه الضوابط. وتدعو جميع الدول، وخاصة كبرى الدول المنتجة، إلى ضمان أن يقتصر توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الحكومات أو الكيانات المأذون لها حسب الأصول من قبل هذه الحكومات وإلى تطبيق قيود ومحظورات قانونية تمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

والحركة تشجع جميع المبادرات التي تتخذها الدول لتعبئة الموارد والخبرات وكذلك لتقديم المساعدة لتعزيز التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. والحركة تؤكد على أهمية التنفيذ الفوري والكامل لبرنامج العمل وتشدد، في هذا الصدد، على أن المساعدة والتعاون الدوليين ضروريان. وتعرب عن خيبة أملها لعجز مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، الذي عقد في نيويورك من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، عن الاتفاق على وثيقة ختامية.

تشير حركة عدم الانحياز إلى الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين، والذي عقد في نيويورك من ١٤ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، والذي نظر في تنفيذ البرنامج على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

والقيود المالية تحد من التزامنا بتنفيذ البرنامج بالكامل. غير أننا على ثقة بأن شركاءنا التقليديين سيواصلون دعم جهودنا لتحقيق هدف القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وعلى الصعيد الإقليمي، تنفذ موزامبيق عملية راشيل، التي تجري سنويا بالتعاون مع الجيش ووكالات إنفاذ القانون في جمهورية جنوب أفريقيا، والتي تمثل نموذجا رائعا للتعاون المثمر بين البلدان المتجاورة في مجال الأمن العام. وقد أسفرت العملية عن اكتشاف وتدمير مخابئ سرية للأسلحة النارية - وهي من إرث الصراع المسلح الذي انتهى في عام ١٩٩٢ - وأسفرت حتى الآن عن تدمير ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ قطعة من مختلف أنواع الأسلحة النارية وأكثر من مليون طلقة ذخيرة ومواد أخرى ذات صلة، لتسهم بذلك في تعزيز الأمن والأمان في المنطقة.

ختاما، نثني على الزخم السياسي الذي ولدته المفاوضات الجارية لإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، والتي يتابعها بلدي باهتمام خاص. ونأمل أن يكون هناك أساس عادل للمفاوضات وأن تُتوج بإبرام معاهدة قوية تعالج الشواغل الرئيسية للبلدان النامية في هذا المجال المهم.

السيد كاسيدي (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

بداية، تؤكد الحركة مجددا على مبادئها التأسيسية وتعيد التأكيد على حق الدول السيادي في امتلاك وتصنيع وتصدير واستيراد الأسلحة التقليدية والاحتفاظ بها للدفاع عن النفس ولتلبية احتياجاتها الأمنية. وتعرب المجموعة عن قلقها إزاء التدابير القسرية الأحادية الجانب وتشدد على أنه ينبغي عدم فرض قيود لا داعي لها على نقل هذه الأسلحة.

الضرر أو عشوائية الأثر والبروتوكولات الملحقة بها تشجع الدول على أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية وبروتوكولاتها.

وعلاوة على ذلك، فإن دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام تدعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية إلى النظر في القيام بذلك.

والحركة تدرك أيضاً الآثار السلبية الإنسانية المترتبة على استخدام الذخائر العنقودية وتعرب عن تعاطفها مع البلدان المتضررة من الذخائر العنقودية. وتدعو جميع الدول التي بوسعها ذلك إلى النظر في تقديم المساعدة المالية والتقنية والإنسانية اللازمة لعمليات إزالة الذخائر العنقودية غير المنفجرة وإعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للضحايا، وكذلك لضمان وصول البلدان المتضررة بصورة كاملة إلى المواد والمعدات والتكنولوجيا والموارد المالية اللازمة لإزالة الذخائر العنقودية غير المنفجرة.

والحركة تحيط علماً بمواصلة النظر في مسألة الذخائر العنقودية في سياق اتفاقية الأسلحة التقليدية. ومع الإقرار باختلاف الآراء حول هذه القضية، فإن دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية تدعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية إلى النظر في القيام بذلك.

والحركة تؤكد أيضاً على أهمية اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٥٥/٦٥، والذي يأخذ في الاعتبار الآثار الضارة المحتملة لاستخدام الأسلحة والذخائر التي تحتوي على اليورانيوم المستنفد على الصحة البشرية والبيئة.

بخصوص موضوع إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة مستقبلاً، فإن الحركة تسلم بالحاجة إلى معالجة المشاكل ذات الصلة بالتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية وتحويلها إلى الأسواق غير المشروعة. ولأن هذه المخاطر يمكن أن توجع عدم الاستقرار

والحركة تشجع جميع الدول على النظر، حسب الاقتضاء، في توصيات الوثيقة الختامية لذلك الاجتماع، مع التشديد على أن الإجراءات المتبعة لاعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الرابع ينبغي ألا تمثل سابقة في المستقبل.

وتؤكد الحركة مجدداً على الصلاحية الكاملة لبرنامج العمل وتشجع وفود دول الحركة على تنسيق جهودها في الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن متابعة البرنامج من أجل ضمان تنفيذه تنفيذاً كاملاً.

والمجموعة تدعو إلى التنفيذ الكامل للصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، والذي اعتمده الجمعية العامة.

وتواصل حركة عدم الانحياز التنديد باستخدام الألغام المضادة للأفراد في حالات الصراع بالمخالفة للقانون الإنساني الدولي، والتي تهدف تستهدف تشويه وقتل وترويع المدنيين الأبرياء وحرمانهم من الوصول إلى الأرض الزراعية مما يتسبب في حدوث مجاعة وإجبارهم على الفرار من ديارهم في نهاية المطاف مما يؤدي إلى تناقص السكان ومنع عودة المدنيين إلى أماكن إقامتهم الأصلية.

وتدعو الحركة جميع الدول التي بوسعها ذلك إلى توفير ما يلزم من المساعدة المالية والتقنية والإنسانية لعمليات إزالة الألغام الأرضية وإعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للضحايا، وكذلك لضمان وصول البلدان المتضررة بصورة كاملة إلى المواد والمعدات والتكنولوجيا والموارد المالية اللازمة لإزالة الألغام.

ودول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة

ومن ثم فإننا نجد أنفسنا مرغمين على طرح عدد من الأسئلة. على سبيل المثال، ما الذي نعتبره مقبولا فيما يخص نسبة الطائرات المقاتلة وحاملات الطائرات ودبابات القتال والقذائف من جميع المديات وقذائف الهاون والأسلحة الصغيرة والخفيفة وباقي الأسلحة اللازمة للدفاع عن السلامة الإقليمية للدول؟ وكم يلزمنا من مشاريع القرارات حتى ندرك بأن مخزون العالم من الأسلحة يجري حاليا إمداده بالأسلحة على نحو مفرط؟.

ومن المثير للقلق للغاية ملاحظة أن الدول قد أعادت صياغة الهدف الحقيقي للمادة ٥١ من الميثاق. وستستمر نيجيريا في التعبير عن قلقها البالغ جراء عدد الضحايا والمعاناة التي لا تطاق - خصوصا بالنسبة للأطفال والنساء والمسنين وجميع الفئات البشرية الضعيفة الأخرى، نتيجة للتجار غير المشروع و الانتشار واستخدام وإساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أفريقيا، بما في ذلك أثرها السلبى على الجهود المستمرة التي تبذلها منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، في مجال صون السلم والأمن الدوليين وتيسير التنمية. إن نيجيريا ترغب في أن تشارك جميع الدول في العمل لإيجاد صيغة مقبولة للتعامل مع التحديات المرتبطة بإساءة استخدام الأسلحة الصغيرة، خصوصا عبر المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا.

لانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أثر سلبي مباشر على المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا. لذلك، صرفت نيجيريا أكثر من ١٠ بلايين دولار في السنوات العشرين الماضية على الجهود الرامية لوقف نشوب الصراعات المتكررة التي يغذيها التداول غير المشروع لما يقدر بـ ٨ ملايين قطعة سلاح صغير وسلاح خفيف، في المنطقة دون الإقليمية. ولا شك في أن اللجنة ستفق بأن تلك مصاريفها مالية ضخمة، ترغب القليل من البلدان النامية التي تواجهها

والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية، تؤيد حركة عدم الانحياز اتخاذ إجراءات دولية لمعالجة المشكلة. وينبغي أن تكون هناك مسؤوليات لكل من المصدرين والمستوردين عن معالجة الحالة الراهنة، على أساس المبادئ المنصوص عليها في الميثاق وبطريقة غير تمييزية.

ونظرا لتعدد المسائل المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة التقليدية، يلزم مواصلة النظر في بذل جهود في إطار الأمم المتحدة لمعالجة التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية بصورة تدريجية ومفتوحة وشفافة من أجل تحقيق توازن، على أساس توافق الآراء، يعود بالنفع على الجميع مع وضع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة نصب الأعين في هذه الجهود.

السيد أويساكين (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يوفد وفد بلدي التأكيد من جديد على ثقته في خبرتكم ولباقتكم، سيدي الرئيس، فيما يخص إدارة مناقشاتنا ومفاوضاتنا حتى الآن. ونؤمن بقدرتكم على قيادتنا إلى بر الأمان، رغم اختلاف وجهات النظر التي جرى التعبير عنها هنا.

إن نيجيريا تؤيد بالطبع بيان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به ممثل إندونيسيا.

ويحيط وفدنا علما مع الارتياح بالهدف النبيل الكامن وراء العديد من مشاريع القرارات المتعلقة بموضوع الأسلحة التقليدية. وفي الواقع، يظهر ذلك وجود نداء مجلجل للدول الأعضاء من أجل المعالجة على وجه السرعة لدور الأسلحة التقليدية فيما يخص الاحتياجات الأمنية للدول، والشعوب والمنظمات، ومضاعفة الجهود لصياغته بالصورة الصحيحة. لكن ثمة حاجة للتفكير بخصوص عدد مشاريع القرارات اللازمة لمواكبة تدابير بناء الثقة التي يجري تعزيزها لمعالجة عملية بناء ونشر الأسلحة، فضلا عن تخفيض الأسلحة.

تلتزم نيجيريا تماما بالتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كما ظهر ذلك من خلال انضمامنا إلى بروتوكول عام ٢٠٠٥ بشأن هذه المسألة، فضلا عن برنامج عمل ٢٠١١. اضطلعت نيجيريا على المستوى الإقليمي بدور مهم فيما يخص الوقف الاختياري لتجارة وتصنيع الأسلحة الصغيرة الذي اعتمدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتفاقية التي وقعت لاحقا عام ٢٠٠٦. وشارك وفد بلدي أيضا بنشاط في المناقشة بشأن تقرير الأمين العام (S/2011/255) عن الأسلحة الصغيرة المقدم إلى مجلس الأمن في ٢٥ نيسان/أبريل.

عقدت نيجيريا العزم على مواصلة السعي إلى طلب المساعدة في مجالات تنقصنا فيها القدرة، بما في ذلك الدعوة إلى مساعدة الدول النامية في مجال تنفيذ العناصر الرئيسية لبرنامج العمل، تمشيا مع مبادئ الاجتماع الثالث الذي تعقده الدول مرة كل سنتين والنتيجة المفيدة للاجتماع الرابع.

إن مما يشجع وفد بلدي بنجاح اجتماع الخبراء الحكوميين الذي عقد في أيار/مايو، ويتطلع للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢. ويرحب وفد بلدي بالدعم المقدم إلى نيجيريا لرئاسة المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢، ويدعو الدول إلى مساعدة الرئيسة المعينة، فيما يتعلق بالمشاورات التي تجريها على نطاق واسع في اتجاه التوصل إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر. وستكون نيجيريا بالطبع بارزة ومتعاونة فيما يخص التعامل مع أحكام برنامج العمل، بالإضافة إلى توفير مساعدة ودعم ملائمين للرئيسة المعينة بشأن جوانب الموارد البشرية والمادية والمالية.

إننا ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه للجهود الرامية إلى إبرام معاهدة تجار أسلحة، بما أن الدول الأعضاء ستعقد مؤتمر معاهدة تجارة الأسلحة عام ٢٠١٢ بغية وضع معايير دولية مشتركة فيما يتعلق باستيراد الأسلحة التقليدية

تحديات اجتماعية واقتصادية مساوية، في إنفاقها سعيا وراء تحقيق السلام والأمن خارج شواطئها. ومن أجل ذلك السبب بشكل جزئي، يعتبر وفد بلدي الأسلحة الصغيرة أسلحة دمار شامل ومزعزة للاستقرار على نحو شامل بالنسبة لنا، بالنظر إلى الدمار الذي شهدناه نتيجة لإساءة استخدامها في منطقتنا والآثار المزعزة للاستقرار على تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية.

بالإضافة إلى الآثار السلبية الكبيرة على النمو والتنمية، وبينما لا ينبغي تعريض أحد للأذى، نتيجة لتصرفات الآخرين، قاسى النيجيريون العاديون والموظفون النيجيريون الذين قدموا أعلى التضحيات عبر المنطقة دون الإقليمية، نتيجة للاتجار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاستخدام العشوائي والتراكم الإجمالي لها، في المنطقة دون الإقليمية. وفي خضم محاولتنا عكس هذا الاتجاه السليبي، والفقدان غير الضروري للأرواح، فإن نيجيريا قد عقدت العزم على أن تبقى بارزة فيما يخص مختلف التزاماتنا المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

إننا نواجه تحديات هائلة، ناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وانتشارها، وليس أقلها في بلدي، التي أعلننا فيها برنامج عفو ناجحا في منطقة دلتا نهر النيجر، لمعالجة المشاكل المرتبطة بالأعمال القتالية. إن وفد بلدي يقر بأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وذخائرها، يعيث فسادا في العالم فيما يتعلق باستخدامها العشوائي وإساءة استخدامها من قبل جميع أنواع المستخدمين النهائيين المتباينين، خصوصا الأطراف الفاعلة من غير الدول، ويتراوح ذلك بين الدمار الناجم عن الأعمال الإرهابية المقتربة خلال تنفيذ هجمات على المدنيين وحفظه السلام والجريمة المنظمة واختطاف القوافل الإنسانية وقوافل الإغاثة وبين أعمال آتمة عديدة أخرى من هذا القبيل.

الجنسانية وعامل السن تحت رعاية لجنة وطنية لأصحاب المصلحة على مستوى الوزارات.

ولضمان فعالية هذه الجهود، فقد تولت وزارة الدفاع مهمة الإشراف الوثيق على العمل الذي يضطلع به مركز نيجيريا لمكافحة الألغام. ويواصل المركز مساعدة الضحايا على اكتساب المهارات أو تعزيزها، بالإضافة إلى رصد التقدم المحرز في مجال مساعدة الضحايا بما يتفق وتدابير تمكينهم وبناء قدراتهم. ويعمل المركز بشكل وثيق مع فرقة العمل الرئاسية بشأن تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا تزال بعض انعكاسات الحرب الأهلية في نيجيريا، التي أخدمت نيرانها منذ عام ١٩٧٠ واضحة اليوم.

وتواصل أيضاً العمليات التشريعية لضمان بناء القدرات الرامية إلى كبح انتشار الألغام الأرضية في الصراعات في المستقبل، وإضفاء الطابع الوطني على تلك القدرات. وعلى الرغم من هذه الجهود، إلا أن نيجيريا لم تستفد من أي شكل من أشكال المساعدة التقنية والمالية من قبل المنظمة الدولية. وتتطلع إلى مزيد من التعاون الفعال مع الأمم المتحدة في ذلك المجال.

وأخيراً، لا شك أننا نواجه العديد من التحديات في الجهود المبذولة للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية واستعمالها. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن بوسعنا أن نتنصر معا في الكفاح من أجل ضمان السلام الدائم للبشرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أذكر الوفود بأني أود منهم الالتزام بالتوصية المتعلقة بأن تقتصر البيانات على مدة عشر دقائق فقط عندما يتكلم الممثلون بصفتهم الوطنية.

السيد معلم (جمهورية ترانينا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة خلال هذه المناقشة بشأن نزع السلاح، فإنني أود أن أعرب عن تقديري

وتصديرها ونقلها. ونتوقع ليس أقل من معاهدة تنص على أساس قانوني للتجارة الدولية في الأسلحة التقليدية.

وتشيد نيجيريا بحصافة السفير روبرتو غارسيا موريتان، وخصوصاً بجهوده الرامية إلى التوفيق بين وجهات النظر المتباينة جداً بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. وكما نقول في نيجيريا "عندما تكون تحت شجرة برتقال وتقطف برتقالة، إذا وجدتها حلوة المذاق وحجملة، فلا شيء يمنعك من قطف المزيد". نتمنى أن نراه في الرئاسة. ويؤكد وفد بلدي له دعمنا الذي لا يتزعزع، إذ نلتقي في نيويورك بمناسبة انعقاد اجتماعات اللجنة التحضيرية الأخيرة في شباط/فبراير وانهقاد المؤتمر في تموز/يوليه ٢٠١٢.

ويود وفد بلدي إعلامكم، سيدي الرئيس، بأن نيجيريا قد تصرفت وفقاً للقرار ٨٤/٦٤ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، المعنون "تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام" باعتباره مكوناً رئيسياً في اتفاقية أوتاوا. وتمت كل الأنشطة الخاصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام في نيجيريا طبقاً للمعايير الدولية لمكافحة الألغام، أو المعايير الوطنية التي تتقيد بتلك المعايير الدولية، كما شهدت بذلك وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية، التي زارت بلدي في آذار/مارس.

إن حكومة نيجيريا تعترم أيضاً توسيع خطة عمل كارتاخينا ٢٠٠٩. وجرى تنظيم برنامج وطني للتوعية في شهر أيلول/سبتمبر لجذب الانتباه والتركيز على محنة ضحايا الألغام المضادة للأفراد في نيجيريا، بغية جذب المزيد من الانتباه والمساعدة من جانب الأمم المتحدة.

في إطار الجهود الشاقة المبذولة لتحديد مواقع الألغام الأرضية وإزالتها في البلد، أنفقت حكومة نيجيريا حتى الآن مبلغاً يعادل ٤٩٧ مليون دولار على المشروع عبر العديد من البرامج الوطنية المتعلقة بالألغام. وكفلت نيجيريا أيضاً أن البرامج المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام تراعي الاعتبارات

الكونغو الديمقراطية. وتعين على الاتحاد الأفريقي أن يشمل كتيبة احتياطية في هيكله المتعلق بالسلام.

وأرغمت جميع المناطق الأخرى في العالم على إنفاق الموارد المالية في سبيل التصدي للتهديد الذي تشكله تلك الأعمال التي تدبرها شتى العناصر البشرية التي تقوض السلام والأمن في بلدانها، مع ما يقترن بذلك من خسائر في الأرواح والممتلكات والأموال. وقد كان استعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أمراً شائعاً في جميع الصراعات التي يمكننا أن نذكرها. وعليه فإن شعبنا ينظر إلى الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على أنها من أسلحة الدمار الشامل بحق.

ولا ترغب جمهورية تنزانيا المتحدة في رؤية استمرار الخسائر في الأرواح والممتلكات والأموال بسبب الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لا يرغب أحد منا في رؤية استمرار تلك الخسائر على ذلك النحو. فقد حدثت تلك الخسائر، ولا تزال تحدث لآخرين، غير أنها ربما تحدث لأي واحد منا، أو لأحيائنا. وعليه، فإنه يجب علينا وقفها معاً.

نحن على اقتناع بأنه، بالإضافة إلى جشع الإنسان، والفقر، والحاجة إلى توسيع النفوذ السياسي، فإن الحرمان من الحريات والحقوق الأساسية يشكل أحد الأسباب الرئيسية لاستخدام الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ينبغي أن يأخذ نزع السلاح في الاعتبار كل الجوانب. ويقتضي ذلك التعاون بصورة أوثق بين اللجنة الأولى وغيرها من الهيئات. جميعنا نريد أن يتمتع الجيل القادم من البشرية بالسلام والأمن الكاملين.

ويشهد العام المقبل إلى جانب المؤتمر بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة المتوخى عقده في تموز/يوليه العديد من الأنشطة التي تركز على نزع السلاح. ويدعو وفدي، على وجه الخصوص،

العميق لكم، سيدي الرئيس، وهيئة المكتب، لقيادة هذه المداولات بنجاح. وبوسعكم التعويل على التعاون الكامل من جانب وفد جمهورية تنزانيا المتحدة.

يؤيد وفدي البيان أدلى به ممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز. ونرحب أيضاً ببيان الجماعة الكاريبية الذي أدلى به ممثل ترينيداد وتوباغو في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، في إطار دعم إدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في معاهدة تجارة الأسلحة.

وفي حين تؤيد حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة تأييداً تاماً نزع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو الوارد في بياننا بشأن هذه المسألة، فإننا نود أن نذكر بشكل قاطع أن الناس في بلدي والبلدان المجاورة يعانون يومياً من إساءة استعمال الأسلحة التقليدية على نحو عشوائي، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها. ولا بد أن الممثلين الحاضرين في اللجنة وغيرهم من أعضاء المجتمع الدولي قد سمعوا أو شهدوا بشتى الطرق تلك الحروب البشعة والأنشطة الإجرامية التي استعملت فيها الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وما تركته من ضرر على السكان - في منطقة البحيرات الكبرى بشكل خاص، وفي القارة الأفريقية بصفة عامة. لم ينج من الرعب والموت حتى الأجانب، بمن فيهم السياح.

وقد تفاقمت الصراعات، والجريمة العابرة للحدود والإرهاب والقرصنة، جنباً إلى جنب مع المطامع الإنسانية، بسبب استعمال الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتعين على الأمم المتحدة وأفريقيا والمنظمات دون الإقليمية، إنفاق الموارد لمكافحة تلك الشرور. ولم تنفق الأمم المتحدة إلا مؤخرًا الأموال التي تحتاجها في عمليات الوساطة الجارية في شرق جمهورية

بذها السفير غارسيا موريتان في تنظيم اللجنة التحضيرية التي يترأسها. ونعرب عن تأييدنا لمواصلة اضطلاعها بتلك المهمة.

ويرى الوفد الإسباني أنه ينبغي أن تحقق معاهدة تجارة الأسلحة أكبر انضمام ممكن لها من قبل الدول، لأنها لن تتمكن من تحقيق أهدافها، ومنع استعمال الأسلحة التقليدية التي تهدد الأمن وتزعزع استقرار الدول والمناطق، أو تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، إلا ببلوغ أقصى درجات العالمية.

وتولي إسبانيا، في ما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحة الاتجار غير المشروع بها، أهمية كبيرة لتطوير وتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ولذلك نحن نؤيد الصكوك المنبثقة منها، مثل الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها.

كما تلتزم إسبانيا ببروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، بوصفه الصك العالمي الوحيد الملزم قانوناً بشأن الأسلحة النارية.

أما عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن إسبانيا تتفق مع شركائها في الاتحاد الأوروبي في أنه ينبغي أن يكون هناك نهج ذو شقين، أي شمول مكافحة الاتجار غير المشروع وتنظيم التجارة القانونية.

وكجزء هام من إسهامنا في تحقيق السلام والأمن الدوليين، فإن إسبانيا لا تزال تدعم بحزم كل تدابير بناء الثقة المتبادلة

اللجنة والمجتمع الدولي بأسره إلى تقديم الدعم الكامل لنيجيريا في ما يتعلق باستضافة الاجتماع الاستعراضي لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمشاركة في رئاسته. ونرحب بالنتائج التي توصلت إليها اللجنة التحضيرية لمعاهدة تجارة الأسلحة، برئاسة السفير الأرجنتيني وتلك التي توصل إليها فريق الخبراء الحكوميين، برئاسة السفير النيوزيلندي جيم مكلاي.

بوسعنا تحقيق هدف نزع السلاح، ولا يلزمنا سوى حشد الإرادة السياسية التي تمكننا من تحقيق ذلك الهدف. وتتعهد جمهورية ترازيا المتحدة بالاضطلاع بدورها في ذلك الصدد.

السيدة غونثالث - رومان (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): على مدى الأشهر المقبلة ستكون هناك ثلاثة أحداث هامة جدا في مجال الأسلحة التقليدية، وهم المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، والمؤتمر الدبلوماسي بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة، والمؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وتعيد إسبانيا تأكيد التزامها بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها الخمسة. وندعو الدول التي لم تصدق بعد على ذلك الصك الدولي الهام إلى التصديق عليه. ونرحب بجميع الجهود المبذولة لتنفيذ البروتوكول الخامس، بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب. يتيح لنا المؤتمر الاستعراضي المقبل الذي سيعقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر فرصة لتوضيح وتعزيز التزامات الدول الأطراف.

ترحب إسبانيا بالنتائج الإيجابية التي حققتها اللجنة التحضيرية لمعاهدة تجارة الأسلحة، فضلا عن الالتزام الذي أبدته الدول الأعضاء بالعملية، وتنوّه بالجهود الكبيرة التي

إن إسبانيا باتخاذها ذلك الموقف الواضح، إنما ترحب بالقرارات التي اعتمدت في الاجتماع الثاني للدول الأطراف، الذي عقد مؤخرا في بيروت. وستبدل إسبانيا، بالتعاون مع المكسيك، قسارى جهدها للتنسيق الفريق العامل بشأن التعاون والمساعدة، بغية عقد الاجتماع الثالث للدول الأطراف، الذي سينعقد في أوسلو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

إن التزام إسبانيا بعدم الانتشار ونزع السلاح في مجال الأسلحة التقليدية أمر لا يرقى إليه الشك. فبلدي مصمم على مواصلة القيام بدور نشط، مع الدول والهيئات والجهات الدولية الأخرى في هذا المجال، وهو أمر مهم جدا لأمن الدول، على الصعيدين الداخلي والدولي.

يمكن تصفح هذا البيان، وغيره من البيانات التي أدلت بها إسبانيا، على الموقع الشبكي للجنة QuickFirst.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
العام القادم سوف يحتل مكانا خاصا في جدول أعمال الأمم المتحدة الأسلحة التقليدية. سيكون هناك عدد من المحافل الدولية الهامة، وأهمها المؤتمر الاستعراضي بشأن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والمؤتمر المتعلق بالمعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة.

يأتي تعزيز الأداء العملي لبرنامج العمل على رأس الأولويات في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. نحن عازمون على العمل معا من أجل تحقيق تنفيذ أقصى، وإذا دعت الضرورة نعتزم استكمال البرنامج باتخاذ تدابير ملموسة تعطيل القنوات التي يمكن أن تصل من خلالها هذه الأسلحة إلى أيدي الجهات الفاعلة غير المشروعة.

والشفافية وتدابير القدرة على التنبؤ فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية المتفق عليها في إطار الأمم المتحدة، وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي ذلك السياق، نحن نقدر اعتماد آليات وفقا لذلك المنوال، مثل سجل الأسلحة التقليدية والأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية وكذلك الصكوك الإقليمية. تعلق إسبانيا أهمية كبيرة على هذه التدابير، حيث إننا مقتنعون بأنها أنجع وسيلة لتعزيز الشفافية والثقة اللازمتين للتقليل ومنع التوترات ونشوب الصراعات بين الدول.

في السنوات القليلة الماضية، تم اتخاذ خطوات هامة فيما يتعلق بنزع السلاح لأغراض إنسانية، من خلال اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد، واتفاقية أوسلو بشأن الذخائر العنقودية. وتلتزم إسبانيا بحزم بكلا الاتفاقيتين، لأن الأسباب الإنسانية وراء اعتمادهما ينبغي أن تسود على المزايا المحتملة لهذه الأسلحة.

وفيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد، فإن وفد بلدي يسلط الضوء على التقدم المحرز في تعميم وتطوير اتفاقية أوتاوا لحظر إنتاج واستخدام ونقل هذه الألغام. وأعطى المؤتمر الاستعراضي في كارتاخينا دي أندياس زحما جديدا للجهود التي نبذلها. وتؤكد إسبانيا مجددا التزامها بخطة عمل كارتاخينا وبهدف إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية.

تعارض إسبانيا تطوير الذخائر العنقودية وإنتاجها وحيازتها وتكديسها. وكان بلدي أحد أول البلدان التي وقعت وصدقت على اتفاقية الذخائر العنقودية، التي دخلت حيز التنفيذ في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠. وقبل عامين، في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، قررت إسبانيا تنفيذ الاتفاقية بصفة مؤقتة وبصورة إنفرادية. ويتخطى التزامنا ما تم الاتفاق عليه في الاتفاقية؛ بل هو التزام بالمبادئ والمعايير الأساسية للقانون الإنساني الدولي.

السيد يوفان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، على عملكم المفيد والهام. دأبت إسرائيل على دعوة المجتمع الدولي لسنوات عديدة إلى إبرام صك ملزم قانوناً من شأنه أن يفرض حظراً شاملاً على نقل الأسلحة إلى الإرهابيين، بدلاً من اتباع النهج التدريجي غير المرضي السائد حالياً. وينبغي وضع معيار واضح وشامل يحظر نقل الأسلحة إلى الإرهابيين جنباً إلى جنب مع المطالبة باتخاذ خطوات ملموسة.

اقترحنا سبلاً لوضع حد للجدل الذي طال أمده بشأن تعريف الإرهاب، بصورة رئيسية من خلال الاستفادة من الاتفاقيات الـ ١٣ المتفق عليها بالفعل بشأن الأنشطة الإرهابية. إن المسألة بالتأكيد ليست أقل أهمية اليوم عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧، عندما قدمت إسرائيل ورقتها بشأن هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح. يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بحزم وبصوت واحد بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية سواء كان ذلك من خلال آلية معاهدة تجارة الأسلحة، أو في إطار بند جدول أعمال المؤتمر ٧، المعنون "الشفافية في مجال التسلح".

وفي ذلك السياق، ترحب إسرائيل بالاستكمال الناجح للعملية التحضيرية لمعاهدة تجارة الأسلحة، تحت القيادة القديرة للسفير غارسيا موريتان.

وترى إسرائيل أن المفاوضات المزمع إجراؤها في الصيف القادم يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى وضع صك ملزم قانوناً، شريطة أن تحصل هذه المبادئ على تأييد جميع الأطراف في المفاوضات. وهي على النحو التالي.

ينبغي أن تتضمن معاهدة تجارة الأسلحة معايير عالية وفعالة بشأن مراقبة الصادرات. وينبغي أن تشمل تدابير ملموسة بغية مكافحة عمليات نقل الأسلحة إلى الإرهابيين

ونحن نؤيد الاستمرار بعملية إبرام معاهدة تجارة الأسلحة في إطار الأمم المتحدة. ونتشاطر التطلع، بعد مؤتمر عام ٢٠١٢، إلى صدور وثيقة فعالة حقا بتوافق الآراء، تكون موجهة نحو معالجة المشاكل المتصلة بالانتشار غير المنظم للأسلحة التقليدية.

أما بخصوص مسائل الشفافية، فنرى أن المهمة الرئيسية للصكوك القائمة، وأهمها سجل الأسلحة التقليدية، ينبغي أن تكون تعقب وتحديد تراكمات الأسلحة المزعزة للاستقرار، من أجل التأكد من تحقيق الاستقرار والأمن الدوليين.

ونحن إذ نعترف بأهمية الجوانب الفنية، مثل توسيع فئات من الأسلحة وتسجيلها، فإننا ننوه بضرورة تعزيز الجانب السياسي للسجل بوصفه وسيلة لزيادة الشفافية والثقة.

ونحن نؤيد زيادة تعزيز الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة اللإنسانية. وسيكون المؤتمر الاستعراضي الرابع للاتفاقية، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر، معلماً هاماً في عملها. نحن مصممون على القيام بدور نشط في عملها وفي اتخاذ القرارات الموضوعية والهامية الموجهة نحو زيادة تعزيز الاتفاقية.

وفي نهاية المطاف، تعتمد فعالية عمل محافل الأمم المتحدة بشكل مباشر على توافق إجراءاتنا. ولكي تكون تلك الإجراءات فعالة حقا يتعين عليها أن تركز على عملية صنع القرار، التي تساعد ككل على منع تسرب الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى التجارة غير المشروعة. كذلك، يجب أن تستند الإجراءات إلى توافق في الآراء على أوسع نطاق ممكن فيما بين الدول الأعضاء.

إن الوفد الروسي مستعد لتأييد مشاريع قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة الموجهة نحو تعزيز الجهود الدولية في هذا المجال.

وقد قامت إسرائيل، باعتبارها دولة طرفا في الاتفاقية وبيروتوكولها الثاني المعدل، باتخاذ تدابير ملموسة تروم الحد من الآثار السلبية المحتملة لاستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، مما يحقق توازنا مناسباً بين الشواغل الإنسانية والاحتياجات الأمنية المشروعة.

وفي ذلك الصدد، وعلاوة على الوقف الاختياري الذي فرضته إسرائيل بصورة انفرادية في عام ١٩٩٤ على بيع الألغام المضادة للأفراد ونقلها، سن البرلمان الإسرائيلي قانون تطهير حقول الألغام، الذي يحدد إطاراً قانونياً لتطهير حقول الألغام غير الضرورية لدواعي الأمن القومي لإسرائيل، وينشئ السلطة الوطنية الإسرائيلية لإجراءات مكافحة الألغام. ومهمة هذه الهيئة هي وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية متعددة السنوات لمكافحة الألغام، وتحديد المواصفات الوطنية لإزالة الألغام، مع مراعاة، من جملة أمور، المعايير الدولية لمكافحة الألغام التي أقرها فريق للتنسيق المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام.

ولسوء الطالع، طالما أن الحالة الأمنية الإقليمية لا تزال تشكل تهديداً لسلامة إسرائيل وسيادتها، لا يمكن التقليل من ضرورة حماية حدود إسرائيل، بما في ذلك من خلال الألغام المضادة للأفراد.

وأخيراً، تود إسرائيل أن تشدد على ما يساورها من قلق بالغ إزاء اتساع نطاق الانتشار غير المشروع لمنظومات الدفاع الجوي المحمولة، التي تشكل تهديداً خطيراً للطيران المدني والعسكري على حد سواء. وباعتبار إسرائيل بلداً نجحاً بأعجوبة من إسقاط إحدى طائرات الركاب المدنية لديه، في مومباسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، فإنها على وعي تام بالأخطار التي تنطوي عليها منظومات الدفاع الجوي المحمولة عندما تقع في أيدي آثمة، لاسيما أيدي الإرهابيين. وقد آن الأوان لكي يخصص المجتمع الدولي ما يلزم من وقت وجهد

والأطراف الفاعلة من غير الدول. والقرارات بشأن تصدير الأسلحة يجب أن تبقى في إطار المسؤولية الكاملة والاعتبارات المتعلقة بسيادة الدول.

إن للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها بدون ضوابط آثاراً شديدة مزعجة للاستقرار، وعواقب إنسانية. وترحب إسرائيل بالنتيجة الناجحة لاجتماع الخبراء الحكوميين المفتوح العضوية الذي عُقد في أيار/مايو، وهو أول اجتماع من نوعه يركز على وسم الأسلحة الصغيرة وحفظ سجلاتها والتعاون في مجال تعقبها.

وإسرائيل مستعدة للقيام بدورها والمشاركة البناءة مع سائر الدول الأعضاء، للإسهام في نجاح المؤتمر الاستعراضي المقبل لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، المزمع عقده في عام ٢٠١٢. وسيكون ذلك النجاح خطوة أخرى لتعزيز عزمنا على منع نقل الأسلحة إلى الإرهابيين، والحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن هذه الظاهرة.

وفي القريب العاجل، سنجتمع في جنيف في إطار المؤتمر الاستعراضي الرابع للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، في ظل التوجيهات المقتدرة للسفير غانيف. وسيمهد هذا الاجتماع السبيل للدورة المقبلة لاستعراض هذه الاتفاقية الهامة. والأهم من ذلك هو أنه سيقدر مصير البروتوكول السادس، بشأن المجموعة المتعلقة بالذخائر العنقودية، بعد أكثر من أربعة أعوام من المفاوضات المنسقة والجدية.

ومن المؤسف أن بعض الدول الأعضاء تعمل جاهدة على عرقلة الجهود الرامية إلى إبرام صك ملزم قانوناً، سيكون له أثر حقيقي في الميدان وسيتمكن من إحراز تقدم كبير في القضية الإنسانية. ونأمل أن تستحضر الدول الأعضاء القضية الإنسانية وتحقق نتيجة مثمرة في تلك المفاوضات، ونثق بأنهم ستفعل ذلك.

وقد عبرت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار مرارا وتكرارا عن الموقف ذاته، مثلما فعلت مؤخرا من خلال القرار المتخذ في ٢١ حزيران/يونيه. وأقرت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية موقفا مماثلا في ٧ حزيران/يونيه.

وتؤكد جمهورية الأرجنتين مجددا حقوقها المشروعة بشأن السيادة على جزر ماليناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من التراب الوطني الأرجنتيني.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة على النحو المناسب، بالتركيز على أفضل السبل للحيلولة دون وصول هذه الأسلحة إلى متلقين أطراف غير مأذون لهم بها أو غير مسؤولين. ويتطلب ذلك اتخاذ تدابير قانونية وسياسية وعملية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سواصل عملنا لكي نختتم يوم غد المناقشة بشأن المجموعة المتعلقة بالأسلحة التقليدية. أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين، التي تود أن تتكلم ممارسة لحق الرد.

السيد بورولي (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أتكلم ممارسة لحق الرد على ما قاله ممثل المملكة المتحدة بشأن قضية جزر ماليناس.

يؤكد الوفد الأرجنتيني مجددا كل ما قاله وزير الخارجية والتجارة الدولية والشؤون الدنية في جمهورية الأرجنتين في اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، في ٢١ حزيران/يونيه.

وتذكر الحكومة الأرجنتينية بأن جزر ماليناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة جزء لا يتجزأ من التراب الوطني الأرجنتيني، تحتله بصفة غير مشروعة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، و بالتالي، فإنه موضوع نزاع على السيادة بين البلدان، على نحو ما تقره العديد من المنظمات الدولية.

والاحتلال غير المشروع من جانب المملكة المتحدة أدى بالجمعية العامة إلى اتخاذ القرارات ٢٠٦٥ (د-٢٠)، ٣١٦٠ (د-٢٨)، ٤٩/٣١، ٩/٣٧، ١٢/٣٨، ٦/٣٩، ٢١/٤٠، ٤٠/٤١، ١٩/٤٢، و ٢٥/٤٣، التي تقر كافة بوجود نزاع على السيادة يُشار إليه بقضية جزر ماليناس، و حث حكومي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على استئناف المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي للتراع في أقرب وقت ممكن.